



دولة فلسطين

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الاول)

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٢٤/رمضان/  
١٤١٧ هجرية، الموافق ٢/٢/١٩٩٧ ميلادية.  
العدد (١٥) الجلد (٣٤)

صفحة

جدول الاعمال

- ١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فرح الربضي المحترم.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور طراد القاضي المحترم.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سليمان السعد المحترم.
- د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد نادر الظهيرات المحترم.
- ٣ - قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٣) تاريخ ١/٩/١٩٩٧ والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦.
- (القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة)
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاثنين ٣/٢/١٩٩٧
- الساعة العاشرة والنصف صباحاً

مجلس النواب

٦٠

ادارتك للشركة، هذا كلام يعطل استقرار  
المراكز القانونية لذلك لا بد من النص على  
التقدم ولا بد من وضع مدة وهذه المدة كافية.  
معالي رئيس المجلس  
اذن الفقرة "ب" لدي عليها قرار اللجنة مطروح  
للمجلس، هل يوافق المجلس؟ موافقة. المادة  
ككل؟ موافقة. شكراً لكم وارفع الجلسة.

السندات والكمبيالات. اذا رفعت الدعوى عليه  
خلال الخمس سنوات حتى لو كان في لندن انت  
تكون قطعت مدة التقدم، حتى لو ظلت الدعوى  
خمس او عشرين سنة. لكن واحد انهي اليوم  
عمله في الشركة وخلال الخمس سنين ما  
اكتشفت شيء، بعد الخمس سنين تكتشف وتقول  
له انت كنت تقصر في السنة الفلانية انشاء

- انتهت الجلسة -

المهندس سعد هابل السرور  
رئيس مجلس النواب

د. محمد المصالحه  
أمين عام مجلس النواب

هكذا من الشغل

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ١٩٩٧/٢/٢ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (الخامسة عشرة) اليوم (الاول) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السورور) وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور: (محمد المصالحه)

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: لا أحد. وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. فرح الربضي، د. طراد القاضي، السيد سليمان السعد، معالي السيد نادر الظهيرات، السيد عبدالعزيز جبر، د. همام سعيد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: السيد عبدالمنعم ابوزنط، السيدة توجان فيصل، د. عبدالمجيد الاقطش، معالي الدكتور عارف البطاينة، معالي الدكتور احمد القضاة، معالي المهندس منصور بن طريف، السيد فياض جرار، السيد بسام حدادين، السيد عبدالله اخو ارشيده. وحضر من الحكومة:-

١. دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع. ٢. معالي الدكتور عبدالله السورور: وزير التعليم العالي. ٣. معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.

٤. معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الأشغال العامة والإسكان.

٥. معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العدل.

٦. معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٧. معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

٨. معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الصناعة والتجارة.

٩. معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.

١٠. معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١١. معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

١٢. معالي الدكتورة ريماء خلف: وزير التخطيط.

١٣. معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٤. معالي السيد محمد اللويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٥. معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٦. معالي المهندس حماد ابوجاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١٧. معالي المهندس منير صوير: وزير التكوين.

١٨. معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانة: وزير العمل.

١٩. معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.

٢٠. معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.

٢١. معالي السيد محمود الهويميل: وزير دولة.

٢٢. معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب.

٢٣. معالي السيد محمد عودة نجادات: وزير دولة.

٢٤. معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.

٢٥. معالي الدكتور كمال ناصر: وزير التنمية الادارية.

٢٦. معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.

وحضر من الامانة العامة: السيد نذير عطيات، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني السيد غسان النجاوي.

معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس

يعني؟ يعني.

السيد الامين العام

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فرح الربضي المحترم.

ب- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور طراد القاضي المحترم.

ج- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سليمان السعد المحترم.

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد نادر الظهيرات المحترم.

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع

موافقون.

معالي رئيس المجلس

فيما يستجد من اعمال لدي بعض الزملاء الراغبين في الحديث، لبدأ اولاً الزميل جميل الحشوش.



## السيد جميل الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين  
الزراعة ايها السيدات والسادة هي العامود  
الفكري لاقتصادنا المحلي لكن في ظرفنا الحالي  
اصبحت بعكس ذلك، اصبحت عبئاً على  
المواطن والوطن، نجد ان المزارع في الاردن  
لا يعطى أي حافز مثل الحوافز التي تعطى  
للصناعة والصناعيين علماً بان الزراعة في  
الاردن عرضة اكثر بكثير من الصناعات  
للتكاسات نتيجة لتقلبات الطقس والأفات  
الطبيعية وسوء الاسعار وعدم وجود اسواق  
خارجية معالي الرئيس حضرات النواب  
المحترمين.

اتمنى على الحكومة الموقرة وخاصة دولة  
رئيس الوزراء عمل زيارة مفاجئة الى السوق  
المركزي ويطلع على الاسعار نعتقد عندما يسمع  
بالمناداة على اسعار الخضار والفواكه، لم يتحمل  
ما يسمعه، لان بكسة البندورة الواحدة سعة  
(١٠) كيلو تباع بـ (٣٥) قرشاً يا ترى لمن هذا  
الثمن؟ هل هي ثمن العبوة الواحدة الفارغة؟ او  
اجرة السيارة؟ ام الكميون؟ ام البلدية؟  
اما المزارع لا يبقى له فلس واحد من هذا  
الثمن.

نأمل من الحكومة الموقرة موجهة صرخة  
داوية من ابناء الاغوار جميعاً الى دولة رئيس  
الوزراء الاكرم يحل هذا الموضوع، ومخاطبة

الجهات المدينة من المؤسسات وغيرها،  
بالتخفيض من الحملات المتواصلة على  
المزارعين لتحصيل ديونها، او ايجاد حل آخر  
لهذه المديونية الا واصبح وجميع المزارعين  
بالاردن في سجون المملكة الاردنية الهاشمية  
ونعتقد ان هذه المديونية تكبدها لانهم ارتبطوا  
بالارض والوطن واخلصوا الى تقاليدهم  
الوطنية، ولم ينفذوا مرة اخرى الرجاء من دولة  
الرئيس ان تعالج هذه المعضلة التي لا حل لها  
الا بازلتها كلياً فاصبح المزارعون عاجزون  
عن السداد، لا لانهم حصلوا على ارباح بل  
للفسارات المتتالية عليهم والسلام عليكم.

## معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام، المتحدث الزميل انور الحديد.

السيد انور الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

لا زال يعاني سكان جنوب عمان من مشكلة  
الصرف الصحي، وقد تابعنا وزارة المياه منذ  
سنوات طويلة، والوزارة تعذنا في كل عام بانها  
ستنفذ المشروع، لكن الخلاف حول محطة التنقية  
نحن في جنوب عمان لا نشترط على الحكومة  
ولا على وزارة المياه ان سيكون موقع محطة  
التنقية، لكننا ونحن ندفع الضريبة السنوية مقال  
تنفيذ مشروع المجاري، لا زلنا نطالب الحكومة  
بتنفيذ وعودها علماً بان وزارة المياه تتكلف  
سنوياً بمبالغ باهظة لقاء دراسة ذلك المشروع،  
نطالب الحكومة باسم كل المواطنين في جنوب

عمان بتنفيذ مشروع المجاري.

كذلك في موضوع اخر مهم اطرحه على  
اخواني في هذا المجلس في الوقت الذي يحارب  
فيه العالم السيجاره، فاننا نشجع يومياً بفتح  
مقاهي لتناول الارجيله، فهذه مضرة جداً في  
صحة المواطن وفي صحة النشء، اطالب  
الحكومة باغلاق المقاهي ومنع فتح مقاهي جديدة  
وخاصة في الفنادق والمباني العامة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ احمد الكساسبه

السيد احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اود ان اؤكد بداية انني مع الصحافة الحرة،  
تلك الصحافة الملتزمة بشؤون الوطن وهمومه  
والأمة وطموحاتها، وانني اعتبر الكثير من  
الاحاديث التي توجه كنقد بناء هي غاية ما نسعى  
اليه في هذا الوطن الذي نحب، ومع انني واحد  
من الذين تعرض لكثير من بعض الصحف  
الاسبوعية بغير وجه الحق، الا انني اعتبرت  
الأمر لا يستحق ان يثار حوله أي جدل لانه امر  
شخصي، ولكن عندما تتاجر هذه الصحف او  
بعضها بمصلحة الوطن وأمنه الاجتماعي  
والاقتصادي وتطال وحدته الوطنية وتتفخ في  
نار الفتنة والطائفية فان الواجب يدعو الى التنبيه  
الى هذا الخطر الذي سيطانا جميعاً معالي  
الرئيس، الا افهم ان تلهث بعض الصحف وراء  
جمع المال الحرام من خلال تضخيم الاحداث

وادراج صورة قائمة ومشووه لمجتمعنا  
الاردني، ومجتمعنا يعتز بدينه والذي يباهي بانه  
مجتمع المهاجرين والانصار وانه هو الذي مثل  
الوحدة الوطنية، وانه مجتمع التسامح الديني  
الذي نعيش فيه بحمد الله، لذا معالي الرئيس  
ارجو ان اتوجه الاقتراح التالي:-

اقترح على الحكومة ان تتقدم بقانون معدل  
لقانون المطبوعات وجرائمها، بحيث تشدد فيه  
العقوبات على الاجرام التالية:

مثل اثاره الطائفية والمساس بالوحدة الوطنية،  
وخدش الحياة العام، والاساءة للاديان السماوية،  
وحاوله اثاره النعرات الاقليمية.

معالي الرئيس، كان المجلس قد احتوى  
مشكلة بسيطة وسوء تفاهم بين زميلين وتصافحا  
الزميلان وظلنا ان صحافة الاثارة سترتفع الى  
مستوى المسؤولية، ولكن المفاجئة اننا قرأنا  
صحف تصب الزيت على النار، صحف سعت  
في سبيل بيع اعداد محدودة من اعدادها الى ان  
تثير فتنة، كبر زميلنا وكبر مجلسنا وادناها في  
حينها، لكن

(حسينا الله ونعم الوكيل)

من اولئك الذين يسعون الى جمع المال من شتى  
وجوهه وصرفه فيما لا يرضي الله.

مرة اخرى اطالب بان يعدل قانون  
المطبوعات والنشر، والا فأنني سأتقدم مع  
مجموعة من زملائي لتعديل قانون المطبوعات  
والنشر مشددة به العقوبة على هذه الصحف  
وشكراً معالي الرئيس.

هذه من الصحف

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الزميل علي الشطي  
السيد علي الشطي

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

كثرت في هذه الايام ملاحظات حول ظاهرة تزايد تعيين المستشارين في الوزارات والدوائر الحكومية الذين يتم تعيينهم بموجب عقود وبرواتب شهرية تزيد في معظمها عن (الالف) دينار او تنقص عنه بقليل، علماً بان العديد من هؤلاء المستشارين قد بلغ من العمر عتياً وقد استفذ كامل طاقاته واصبح محالاً على المعاش، او ان يتم تعيين اشخاص مستشارين ليس لهم أي خبره يستفاد منها في مجالات الحياة المختلفة ولكن لمجرد ان هذا الشخص حاصل على شهادته من امريكا او احد الدول الغربية او انه يتقن احد اللغات الحية وكان وزاراتنا ودوائرننا اصبحت مختبرات لغات.

علماً بان هؤلاء المستشارين يعينون تحت مسميات كثيرة مثل مستشار مالي او محلل اقتصادي او خبير في شؤون كذا وكذا وللأسف الشديد فان هؤلاء المستشارين ويسبب الحساسية التي تحصل بينهم وبين الموظفين الاصليين في معظم الاحيان ويسبب عدم وضوح الهدف من استقطابهم وتعيينهم، لا يتم الاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم ويصبح تعيينهم عبئاً على الوطن والمواطنين والذين هم بأمر الحاجة الى الوظيفة الحكومية لأطعام جائع أو سد رمق فقير أو اعادة ليرة.

راجياً من دولة رئيس الوزراء ايلاء هذا الموضوع بكل العناية والاهتمام وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، المتحدث الزميل بسام العموش

الدكتور بسام العموش

شكراً معالي الرئيس

قبل فترة ليست قليلة من الزمن اصدر جلالتك امرأ يتعلق بالعمو عن المحكومين، وبالفعل تلقت الحكومة هذا الامر وشكلت لجنة فنية ولجنة وزارية، الا ان عدد الذين تم الافراج عنهم عدد محدود، والاهالي الحقيقة يراجعونا باستمرار، وطال الامر على حالات الافراج ونحن بين يدي العيد، اتمنى على الحكومة ان يتم الافراج قبل العيد ليكون العيد عيدين وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الزميل فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي

شكراً معالي الرئيس، اريد ان اذكر معالي الزميل وزير التكوين بضرورة تحديد فترة منح الكبريات وتسجيل اسماء المراجعين لان المكاتب التي استقبلت المواطنين لم تتمكن من تسجيل جميع الاسماء، راجياً الحكومة بتمديد الفترة لاسبوعين عندما راجعوني في هذا الصباح في نفس وزارة التكوين وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

شكراً، دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير

الدفاع

شكراً سيدي الرئيس

فقط في معرض التعليق على اسعار الخبز والعلف.

اولاً: الحكومة لا تحدد اسعار الخبز والعلف اذا تمكن المستورد او التاجر الاردني من ان يستورد قمحاً او ان يستورد علفاً بأسعار تقل عن الاسعار التي تباع فيها الحكومة، واذا صح تقديرات زميلي النائب بأن الاسعار العالمية هي اقل مما يتبع فيه الحكومة فيسعدنا جداً ان نرى التاجر يجلبون تلك المواد ويبيعونها بأسعار اقل وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الشباب

معالي وزير الشباب

شكراً معالي الرئيس

بصفتي وزير الثقافة بالوكالة، الحقيقة تم تحميل مقاصد معالي وزير الثقافة أكثر مما ذهب اليه التعميم التي صدر بخصوص اقامة الندوات، وقد تم التراجع عن هذا الموضوع بعد فعلاً الاتصال مع معالي وزير الثقافة وبمعرفة ويرغبة منه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الشيخ العكور

بداية ايها الاخوة الزملاء ارى من الواجب ان نسجل للحكومة قرارها الشجاع، بالغاء مفعول قرار معالي وزير الثقافة الوفي بحق الثقافة ورجال الفكر وحرية الكلمة، وننتظر من الحكومة قراراً شجاع اخر بتنزيل اسعار الاعلاف والخبز ومشتقاته الى النصف تمشياً مع اسعار المواد الاولية والتي اصبحت الان في حدود النصف ما كانت عليه.

ثانياً ايها الاخوة الزملاء لقد جاعني العديد من ابنائي الطلبة والسادة اولياء امورهم يشكون مرارة ما يتعرضون اليه من قسوة البرد وضراوة وشدة الرطوبة في جميع الغرف الصيفية في مدارس محافظة الكرك وانا اعتقد ان الحالة احسن في باقي المحافظات، واتمنى ان يكون معالي وزير التربية والتعليم او من يفوضه بالمكوث مدة نصف ساعة ليست في مكاتب الادارة وانما في الغرف الصيفية كي يعيش ما يعانيه ابناءنا. اخواني ان شدة البرد والرطوبة تؤسس كما هو معلوم في باقورة العلم مرض (رماتزم العضلات، والاورده الدموية والشرابين) او تساعد في تأسيسه، وهو مرض غير قابل للشفاء، ارجو الوقوف عند هذه الحقيقة ومعالجتها حيث ان التكلفة ليست غالية، اعتقد ان في محافظة الكرك الحسبه (الفين) صوبه علاء الدين يمكن ان تنفي بالغرض، والمواطنين مستعدون ان يشاركوا في نصف التكلفة وشكراً سيدي.



السيد عبدالرحيم العكور

شكراً معالي الرئيس

حقيقة بودي ان اتحدث بنقطتين:

الاولى: تمنيت ان يكون وزير الصحة موجوداً، ذلك انني علمت ان الطبيب البرازيلي جاء الى الاردن، ولجرى مجموعة من العمليات الجراحية لبعض المرضى مات كلهم او جلمهم، ولا ادري احضار طبيب من الخارج يخضع لاشراف وزارة الصحة، او لا يخضع لاشراف وزارة الصحة، وكيف جاء هذا الطبيب، وكيف أجرى هذه العمليات، ومن الجهة المسؤولة عن هذا الموضوع، كنت اتمنى ان يكون وزير الصحة موجوداً.

الثانية: في الوقت الذي نحترم فيه قرار المسؤول، اذا كان هذا القرار صادراً عن ذاته وشخصيته، لكن اذا كان يمس المال العام فهنا لا بد من التساؤل حيث علمت من بعض المصادر ان الحكومة منحت بعض الصحفيين والكتاب، منحهم حقيقة جوائز ثمينة لهجومهم على المعارضة في فترة سابقة، وهذه الجوائز تمثلت بالسيارات ونقود وتسديد فواتير تلفونات، فلا ادري هذا المال هو مال عام، وليس مالا خاصاً من جيب المسؤول يملحه للآخرين، ولو كان مالا خاصاً لهان الأمر ولما تحدثت في هذا الموضوع، فالي متى يتم التسبب في المال العام جهاراً نهاراً وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، نعود الى جدول الاعمال السيد الامين العام.

السيد الامين العام

٣- قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٩ والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦.

(القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة)

معالي رئيس المجلس

فقط زملائنا الافاضل قبل ان يبدأ السيد المقرر في المادة (١٩) اود ان انبه الى نص المادة (٨٦) من النظام الداخلي: أنه اذا رفعت أي جلسة قبل الانتهاء من موضوع المناقشة فلرئيس اعلان الجلسة مفتوحة وتعتبر الجلسات التالية لمناقشة نفس الموضوع استمراراً للجلسة الاولى لذلك فقط وددت ان الفت نظر زملائي بانه فيما يتعلق في قانون الشركات الجلسات التي ستعقب ويكون موضوعها قانون الشركات سأعلن بدء الجلسة على (٤١) عضو من اعضاء مجلس النواب، فقط ليكون معلوم لدى الجميع لغاية ان نستفيد من الوقت اقصى ما يمكن، هذا فيما يتعلق باستمرارية الجلسة في قانون الشركات، بفضل الاخ المقرر.

السيد علي الشطي

شكراً معالي الرئيس

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية

قرار اللجنة	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٩):	المادة (١٩)
موافقة كما وردت في المشروع	١- يترتب على الشخص المفوض بإدارة شركة التضامن أن يقدم للشركاء فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء عمله في إدارة الشركة سواء طلبوا منه ذلك أم لم يطلبوا ما يلي:
	١- حساباً عن كل منفعة نقدية أو عينية أو حقوق حصل عليها أو حازها من أي عمل يتعلق بالشركة قام به أو مارسه في سياق إدارته للشركة واحتفظ لنفسه بتلك المنفعة، بما في ذلك أي منافع من اذك القبول حصل عليها نتيجة لاستغلاله اسم الشركة أو علاماتها التجارية أو شهرتها، ويترتب عليه رد تلك المنافع للشركة بكامل مقدارها أو قيمتها وضمن الضرر الذي لحق بالشركة من جراء ذلك، بما في ذلك الفوائد والنفقات والمضاريف التي تكبدتها الشركة.
	٢- حساباً عن أي أموال أو موجودات تعود للشركة أقدم على وضعها تحت حيازته أو تصرفه واستعمالها أو استغلالها أو بقصد استغلالها لمنفعته الشخصية، وأن يعيد تلك الأموال والموجودات للشركة وضمن قيمة ما لحق بها من تلف وخسارة، وتعويض الشركة عما تكبدته من عطل وضرر وما فاتتها من ربح.
	ب- لا تسري أحكام سقوط المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا القانون على الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، كما وأنه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبها مسؤولية جزائية بمقتضى أي قانون آخر.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحة

السيد هاني مصالحة

شكراً معالي الرئيس

الواقع ان المادة (١٩) لا بد من دراسة هذه المادة كاملة، كونها مترابطة مع بعضها البعض، لدي اقتراح:

اولاً: يتم الغاء الفقرة ما يسمى (١) وتعتبر الفقرة (١) مقدمة لهذه المادة بعد اجراء التعديل

عليها بحيث تضاف بعد كلمة يطلب: اقراراً يتضمن ما يلي:

ثانياً: في البند (١) الفقرة (٢٠١) من هذه المادة تتضمن جرائم عمديه وليست ناتجة عن الاهمال والتقصير التي وردت في المادة السابقة، والنص عن المسؤولية لا يعني اسقاط المسؤولية الجزائية وكل فعل يشكل جرماً جزائياً يترتب مسؤولية جزائية ومسؤولية مدنية، وجدار ذلك قانون العقوبات، لذا اقترح شطب الفقرة (ب)

ومثل تلك الجرائم يحكمها قوانين أخرى لا مجال للنص عليها في هذا القانون.

إضافة إلى أنني ومن منطلق جبر الضرر والتعويض، أمر بقرره القوانين الأخرى، وإيرادها في هذا القانون هو إيراد كما يبدو للتأكيد عليهما لكن ما دام هناك قوانين تحكم هذه المسؤولية، فأنتي اقترح أيضاً شطب بعد كلمة أو علاماتها التجارية أو شهرتها شطب كاملة.

معالي رئيس المجلس

اطرح بداية الفقرة (أ) (٢/١) الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور

شكراً معالي الرئيس

ملاحظتي تتعلق بالصياغة حقيقة، في (٢/١): أقدم على وضعها تحت حيازته أو تصرفه أو قام باستغلالها أو استعمالها بقصد استغلالها، أيضاً فيما يتعلق بضمان القيمة وإن تضمن القيمة حتى لا نعطف الأفعال على المصادر لغوياً.

وأيضاً تعويض الشركة، إن يقوم بتعويض الشركة عما تكبدته الملاحظة الأخيرة في آخر هذه الفقرة:-

وما فات من ربح جراء ذلك، هو ليس مسؤول عن كل مآلاتها من ربح. هذه الملاحظات اقترح حقيقة تصويب الوضع من خلالها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الأستاذ خليل

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

أؤيد على ما جاء على لسان هاني مصالحة. لأن الحقيقة واحد يريد شركه (٢٠) سنة، ونحن في القانون نقول:

أنه بعد ما يترك الشركة (٢٠) سنة يقدم إقرار الشركاء بأنه اختلس هنا وخبيء هنا وأخذ من أموال الشركة.

أنا اعتقد لا لزوم لهذه المادة في هذا القانون، لأن هذه الأفعال فعلاً جريمة قصدية، والقانون المدني كفيل بتغطيتها أفضل مما جاء في قانون الشركات وشكراً.

معالي رئيس المجلس

تسترح شطب المادة كاملة، الأستاذ عبدالرؤوف الروابدة

السيد عبدالرؤوف الروابدة

إذا سمحت في هذا القانون فيه مواد معاده بنفس صيغتها وكلاماتها وهي مطبقة منذ عشر سنوات أو يزيد وقد استقرت قهراً وقضاء، هذه من تلك المواد، ولذلك أتمنى أن نمر عليها لتبقى بالحكم التي تنفذ به حالياً وشكراً سيدي الرئيس.

أصوات

نشي.

معالي رئيس المجلس

هناك اقتراح من بعض الزملاء شطب المادة كاملة، من مع هذا الاقتراح؟ لم يقر الاقتراح.

معالي رئيس المجلس

يعني استبدال النص:

كما وأنه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبها إلى آخره. أنت بلغة تقول:

السيد حمزة منصور

أقول كما يتحمل مرتكب هذه الأفعال مسؤولية جزائية.

معالي رئيس المجلس

الشيخ عبدالباقي جمو.

السيد عبدالباقي جمو

شكراً، كانت ملاحظتي على مناقشة الأخوة الذين طالبوا بشطب الفقرة (ب).

معالي رئيس المجلس

انتبهنا منها سيدي، يعني لم تشطب.

السيد عبدالباقي جمو

أما ما يشير إليه الأخ حمزة لا مانع من حيث اللغة إن غيّر الصيغة وجعلها صيغة قانونية بدل من أن تكون صيغة إنشائية.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ هاني مصالحة.

السيد هاني المصالحه

أنا أثني على اقتراح الشيخ حمزة منصور.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر.

هناك اقتراح من الأستاذ عبدالرؤوف

الروابدة، ممكن تعطينا الاقتراح؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة

أنا مع قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس

هناك اقتراح من الأستاذ حمزة ببعض التعديلات باعتقاده أنها تصويبات ليستقيم المعنى، أرجو من السيد المقرر أخذ هذه الاقتراحات من الأستاذ حمزة لتعديل المعنى، لا نريد أن ندخل فيها نقاش، أتمنى على الأخوان أن يدخلوا فيها نقاش ثنائي أو ثلاثي في اللغة ونحن نفرضهم قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟ موافقه.

قرار اللجنة على الفقرة (ب) بالموافقة، أيضاً هناك اقتراح من الزملاء بشطبها (ب) هكذا هو الاقتراح، لأن أتم اقتراحتم شطب المادة كاملة. من مع شطب الفقرة (ب)؟ ليست هناك موافقة على الفقرة (ب).

السيد حمزة منصور

يا سيدي نهاية هذه الفقرة يعني حس العام، لا أقول أنا قانوني أنها ليست صياغة قانونية، كما وأنه ليس ما يمنع من تحميل مرتكبها، في تقديري الحس القانوني غير موجود في هذه الصياغة، البديل عندي لآخر السطر:

كما يتحمل مرتكب هذه الأفعال مسؤولية جزائية بمقتضى أي قانون آخر.



هذا من المجلد

السيد المقرر

شكراً معالي الرئيس  
يا سيدي الفقرة (ب) من المادة (١٩) اشارت الى عدم سقوط المسؤولية التي نصت عليها الفقرة (ب) من المادة (١٨) وهي التي تضمنت تحميل مسؤولية الضرر، يلحق بالشركة التي يقوم بها أي شخص هذه المسؤولية الجزائية التي تحدث عنها الفقرة (ب) من المادة (١٩) هي مسؤولية اضافية اضافة الى تحميله للضرر قالت: انه لا مانع من تحميله مسؤولية جزائية، مسؤولية عقابه اضافة الى انه لا بد من ان يقوم بدفع الضرر التي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٨). لذلك هي مسؤولية اضافية للمسؤولية السابقة

السيد المقرر

التي لحقت بهم الفقرة (ب) مادة (١٨)، ولهذا قلنا ليس ما يمنع.  
معالي رئيس المجلس  
اذن اطرح الاقتراحات الموجودة لدي فيه اقتراح استاذ حمزه وعدله وأيده بعض الزملاء بانه تستبدل: كما وانه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبها مسؤولية ب:- كما يتحمل مركبها مسؤولية جزائية الى اخر المادة.  
من مع هذا الاقتراح؟  
لم ينجح الاقتراح.  
قرار اللجنة على الفقرة (ب) موافقة كما هو منصوص عليها؟ موافق المادة ككل؟ موافقه.

المادة (٢٠)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
أ- اذا كان الشخص المفوض بادارة شركة التضامن شريكاً فيها ومعيناً في عقد الشركة بتلك الصفة او بعقد خاص فلا يجوز عزله من ادارتها الا بموافقة جميع الشركاء او بناء على قرار يصدر بأكثرية تزيد عن نصف عدد جميع الشركاء الا اذا نص عقد الشركة على غير ذلك.	المادة (٢٠): موافقة كما وردت في المشروع	
ب- يجوز عزل الشريك المفوض بقرار يصدر عن المحكمة المختصة بناء على طلب احد الشركاء اذا رأت المحكمة سبباً مشروعاً يبرر هذا العزل.		
ج- لا يترتب على عزل الشخص المفوض بادارة شركة التضامن في أي من الحالات الواردة في الفقرات (أ) ، ب) من هذه المادة فسخ الشركة.		

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هان مصالحة

السيد هاني مصالحة

يا سيدي الصحيح ان المادة (٢٠) هناك تناقض فيها، المادة في احد حالاتها تطلب موافقة جميع الشركاء، وفي الحالة الثانية تطلب اكثرية، وفي حالة ثلثة اذا نص عقد الشركة على ذلك. الصحيح ان المتناقض لا يبرر له، لذلك انا اقترح تعديل هذه المادة بحيث تصبح على الشكل التالي:-  
اذا كان الشخص المفوض بادارة شركة التضامن شريكاً فيها، ومعيناً في عقد الشركة بتلك الصفة او بعقد خاص فلا يجوز عزله حسب ادارتها الا بموافقة اكثرية عدد الشركاء، الا اذا نص عقد الشركة على غير ذلك.  
يعني الغاء كلمة جميع، لان هنا عملية التكرار جميع واكثرية وخلاف ذلك. هذا النص انا اعتقد لا مبرر له في حالة التناقضات الموجودة في هذه المادة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ جمو

السيد عبد الباقي جمو

الصياغة صحيحة الا عند تستبدل بعلى، والصياغة اعتقد اجود مما اقترحه سعادة الزميل، لان العدد يجب ان يكون معلوماً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده

اسلويا في الصياغة القانونية لا يتلق عليها الفقهاء، بعضهم يقول ان الاجماع كالاكثرية، ان الاجماع نوع من انواع الاكثرية، والبعض الاخر لا يقول بذلك، مشرنا في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء مع القاعدة التالية: ان تكون بالاجماع او بالاغلبية. والبعض الاخر يقول:- ان كلمة الاغلبية تعني الاجماع. فلماذا الدخول في هذه المتاهة ما دامت موجوده ومطبقه لتبقى كما كانت.

معالي رئيس المجلس

الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج

شكراً معالي الرئيس

هي حقيقة التكرار فيها واضح كما ذهبت بها الاخ هاني، حتى الاجماع يحتاج الى قرار، فهنا بموافقة جميع الشركاء او بناء على قرار، وكان جميع الشركاء سيتخذون موقف بدون قرار، لذلك انا مع شطب كلمة جميع الشركاء وتبقى: او بناء على قرار يصدر بأكثرية الشركاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس

اذأ بداية اطرح على المجلس الكريم شطب عبارة جميع الشركاء في (أ) والاكتفاء بالاكثرية، هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟ لم يفرز الاقتراح.

قرار اللجنة بالموافقة على الفقرة (أ) موافقة؟  
موافقة

الفقرة (ب) الأستاذ هاني المصالحه

السيد هاني مصالحه

شكراً معالي الرئيس

أطلب تعديل هذه الفقرة للأسباب التالية:-

كل سبب اعتقد ان المحكمة تلجا اليه في عزل أي شخص، هو السبب المشروع، والمحكمة لا تلجا الا اذا وجدت سبب مبرر او سبب قانوني، وهذا متروك لقناعة ووجدان

القاضي بما يقدم له من بيانات يستغله من واقع الحال، لذا فإن أي سبب اعتقد هو سبب المشروع لذلك اقترح شطب مشروعاً وتبقى المادة على الشكل التالي:

اذا رأت المحكمة سبباً يبرر هذا العزل وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.  
قرار اللجنة حول الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.  
قرار اللجنة حول الفقرة (ج) موافقة؟ موافقة.  
المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢١)	المادة كما وردت في المشروع
لا يجوز للشريك في شركة التضامن القيام بأي عمل من الاعمال التالية دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء جميعاً:	قرار اللجنة
أ- عقد أي تعهد مع الشركة للقيام بأي عمل لها مهما كان نوعه.	المادة (٢١):
ب- عقد أي تعهد أو اتفاق مع أي شخص إذا كان موضوع التعهد أو الاتفاق يدخل ضمن غايات الشركة وأعمالها.	موافقة كما وردت في المشروع
ج- ممارسة أي عمل أو نشاط يناقض به الشركة، سواء مارسه لحسابه الخاص أو لحساب غيره.	
د- الاشتراك في شركة أخرى تمارس أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأعمال الشركة، أو القيام بإدارة مثل تلك الشركات، ولا تشمل هذه المادة مجرد المساهمة في الشركات المساهمة للعامة.	

معالي رئيس المجلس

الأستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

سيدي المادة (٢١) مطلعها:

لا يجوز للشريك في شركة التضامن القيام بأي عمل من الاعمال التالية دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء جميعاً:-

(أ/ب/ج-د)، اقترح هنا اضافة فقرة (هـ) ونصها كالآتي الشراء لنفسه او لاي من اصوله او فروعه من اصول الشركة ولو كانت معروضة للبيع لطرف ثالث.

سمعت من احد الزملاء يقول لماذا؟

شركة لديها اصول وتود ان تباع جزء من اصولها، المفوض من الشركة يمكن يشتري هذه الاصول، هذه الاصول بنوع من التتليس وباسعار غير مناسبة لباقي الشركاء لنفسه او باسم احد فروعه او اصوله، ولذلك حماية الحقوق الشركاء بدي امنعه بهذه الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

يا سيدي مع الاجترام لرأي الزميل ابوسامر انا اقول ان هذا لا يجوز لان التتليس والخداع والغش له احكام خاصه في القوانين الاخرى اما انه ما يجوز يشتري اذا الشركة بدها تباع اشياء من اصولها اعتقد ان فيه تبسف كثير جداً، وفيه تمييز ضد الاشخاص، ومنع لحق الملكية وحقوق الشراء، ما دام الشركة بدها تقرر البيع ويمكن

بقرار هيئة عامة بدها تقرر وبدها تقيم بواسطة خبير، شو الاصول وشو الموجودات وبدها تباعه، وهذه شركة تضامن، يحق للشخص ان يشتري هذه الاموال لحسابه الخاص ويمكن عنده مصلحه مشابهه بدها يديرها ويأخذ هذه الاموال ليستفيد منها.

فلا اعتقد ان هذا الرأي جائز قبوله لانه يتضمن تعسفاً تشديداً لا اري مبرراً له وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة كلام الزميل ابوسامر يكون وجيه لو كان الكلام عن الشريك المفوض المادة تتكلم عن الشريك، لا يجوز للشريك مطلق الشريك، وبالتالي اذا الشركة قررت ان تباع، فلماذا لا يشتري الشريك لنفسه او لورثته اما المفوض فعلاً ممكن ان يكون هناك تدليس وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ هاني المصالحه

السيد هاني مصالحه

شكراً معالي الرئيس

الواقع ما تكلم به الدكتور محمد عويضة اويده، ذلك ان هذا القانون ومبررات هذا القانون هو تشجيع الاستثمار، واعتقد ان تقييد اشريك من الاشتراك في شركات اخرى، يعتبر قيداً لتلك المبررات فاذا كان المقصود هو حماية الشركاء الاخرين، فإلني اقترح حسب المسؤولية في

هذا من الشكلى



هذا من الأعمال

الشريك المفوض بالادارة، يعني ان تصبح تعديل المادة (٢١) على الشكل التالي:  
لا يجوز للشريك المفوض في شركة التضامن من القيام بأي عمل من الاعمال التالية وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً الأستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

مع احترامي لرأي معالي ابوفصل الفقرة (ج) من المادة تقول:

ممارسة أي عمل او نشاط ينافس به الشركة،

سواء مارسه لحسابه الخاص او لحساب غيره. اطلاق كلمة الشريك ايضاً المفوض هو احد الشركاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، اطرح بداية مقدمة المادة والفقرة (أ) قرار اللجنة عليها؟

موافقه.

الفقرة (ب) موافقه؟ موافقه.

الفقرة (ج) موافقه؟ موافقه.

الفقرة (د) موافقه؟ موافقه.

الأستاذ خليل حدادين يسحب اقتراحه.

المادة (٢١) بمجملها؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٢٢)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
تتحمل شركة التضامن النفقات والمصاريف التي تكبدها الشخص المفوض بإدارة الشركة في سياق قيامه بتسيير أعمالها، أو بسبب ما تحمله من خسارة أو ضرر بسبب قيامه بأي عمل لمصلحة الشركة أو لحماية أموالها وحقوقها، ولو لم يحصل على موافقة الشركاء السميكة على ذلك.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٢٢):

تتحمل شركة التضامن النفقات والمصاريف الى اخر النص.

اصوات

ننتي على هذا.

معالي رئيس المجلس

من مع اقتراح الزميل حمزة؟ لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة لطروح على المجلس؟ موافقه.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور

شكراً معالي الرئيس

هناك ربط بين المادتين (٢٢ و ١٨) ولذلك انما اقترح ان يكون صدر المادة مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من المادة (١٨):

السيد المقرر

المادة (٢٣)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
لا يجوز للشراء في شركة التضامن اخراج أي منهم من الشركة، الا بقرار من المحكمة بناء على طلب أي من الشركاء.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٢٣):

معالي رئيس المجلس

الأستاذ مصالحة

السيد هاني مصالحة

نص هذه المادة يفتح المجال امام اخراج أي شريك من الشركة دون سبب مبرر والنص اعتقد اذا اضيفت اليه العبارات التالية قد يكون افضل بحيث يصبح على الشكل التالي:

لا يجوز للشركاء في شركة التضامن اخراج أي منهم من الشركة الا بقرار من المحكمة بناء على طلب احد او أي من الشركاء تضاف:

اذا رأت المحكمة سبباً يبرر ذلك.

كون النص لم يرد عليه وسبق في هذا القانون، الان نناقشه ان وجدت عبارات اذا وجدت المحكمة سبباً يبرر ذلك.

وسكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ العموش

الدكتور بسام العموش

شكراً معالي الرئيس

يعني انا لا ادري هذه الاضافة ما هو المعنى المقصود من وراءها المحكمة لا تخضع لمجرد الطلب، يقدم الطلب بعد ذلك وقد تستجيب وقد لا تستجيب، فهذه اضافة لا داعي لها.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ جمو

السيد عبدالهافي جمو

شكراً، الواقع لا نحاول ان نضمن كل ماده وكل ما ورد في القانون المادة تفسر المادة، وهذه الزيادة حشو لا حاجة اليه، ولذلك الصيغه جيدة وكافية.

معالي رئيس المجلس

أستاذ هاني يسحب اقتراحه، اذن اطرح قرار اللجنة على المجلس؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة (٢٤) كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٢٤) أ- تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاتر وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتحفظ بسائر قيودها وسجلاتها في المركز الرئيسي لها أو في المحل الذي تمارس فيه أعمالها، ولكل شريك فيها الاطلاع عليها بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك من أهل الخبرة والاختصاص فيهان والحصول على نسخ أو صور منها، ويعتبر باطلاً أي اتفاق على غير ذلك. ب- تلتزم شركة التضامن البيت يبلغ رأسمالها مائة ألف دينار أو أكثر بتعيين مدقق حسابات قانوني ينتخب بأكثرية الشركاء.	المادة (٢٤): موافقة كما وردت في المشروع

## معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين

## السيد خليل حدادين

ان هذه الشركة أو أي شركة تضامن رأسمالها أكثر من (١٠٠) ألف دينار ان يكون هناك مدقق حسابات قانوني وهذا صحيح.  
اما في الفقرة (١) فرضت هذه المادة على أي شركة رأسمالها (الفين) دينار في قرية فاتحين دكان ان يمسكوا دفاتر محاسبية أصولية وهذا يعني تعين محاسب، وانا اعتقد ان تجار (٢) في قرية رأسمالهم (٣) آلاف دينار، لا يستطيعوا ان يعينوا محاسب ولو عمل لفترة (٥٠) دينار شهري.

ونذلك اقترح التالي:-

اضافة التي تمارس فيها اعمالها:

اذا كان رأسمالها أكثر من (١٠) آلاف دينار وشكراً.

## معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف الروابده

## السيد عبدالرؤوف الروابده

الحقيقة التي خلاني اتكلم في هذه المادة ان فيها اختلاف عن الاصل الذي كان مطبقاً، وارجو من مقرر اللجنة او رئيسها ان ينور المجلس الكريم بالاسباب الداعية لذلك، ولا بد سيدي الرئيس بالمطلع  
تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاتر وسجلات محاسبية.

اذا الامر يقتصر على الشؤون المحاسبية، اما الشؤون الادارية والفنية فليست الشركة متزامنة بذلك، ارجو ان يعرف ان هذا الشرط على الشركة هو حماية للشركاء من بعضهم واعطاءهم الحق بالاطلاع وليس لحماية الحكومة في الاصل.

نلاحظ الاصل سيدي الرئيس كان يقول:

عشرة ٩ آلاف دينار، اما ان نقول (عشرة الاف او يزيد، اما اذا قلنا (عشرة الاف دينار اصبح قيداً لا يطالب أي مسؤول عن شركة بأن يقدم حساباً من المبلغ.

## معالي رئيس المجلس

الاقتراح الذي اقترحه الزميل يقول أكثر من (عشرة) الاف، الاستاذ العموش.

## الدكتور بسام العموش

الحقيقة بالنسبة للفقرة (١) تحدث عن السجلات المحاسبية ولا تتحدث بالضرورة عن وجود المحاسب القانوني.

الفقرة (ب) هي التي تتحدث عن المحاسب القانوني (مايه) ألف فما فوق، اما اذا كان رأسمالهم (٣) الاف ايضاً يكون بدون اوراق، تنشب بينهم خلافات ونحتاج الى المحاكم، ففيه فرق بين الامرين، ولهذا طرح (عشرة) الاف انا في تصوري ما له داعي.

## معالي رئيس المجلس

لدينا اقتراح من معالي ابو عصام ارجو ان يذكرنا فيه:

## السيد عبدالرؤوف الروابده

فقط لتزويد المجلس الكريم، ان الفقرة، (١) تتكلم عن سجلات محاسبية و (ب) تتكلم عن تدقيق حسابات، وهما امران مختلفان كامليين.

ثانياً: عندما تكلمنا على دون (عشرة) الاف تكلمنا عن بقالة في قرية ليس مطلوباً من الشريكين فيها ان يحتفظ بسجلات اصولية بمعنى انهم يوظفوا محاسباً يمسك دفتر اليومية والدفتر الام والاستاذ وما الى ذلك، من هنا قلنا من

تحفظ دفاتر الشركة وسائر قيودها وسجلاتها في المركز الرئيسي.

اذا ما فيه ورقة تخفي على الشركاء، في حين ان هذه المادة الان الجديدة اتاحت للشركة وما يتولى مسؤولية ادارتها ان يخفي كل شيء الا الشؤون المحاسبية، وهو امر لا اعتقد ان المشروع قصده ولذلك اتمنى سيدي الرئيس ان يعاد مطلع المادة كما كان في الاصل:

تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاترها وسائر قيودها وسجلاتها في المركز الرئيسي او في المحل الذي تمارس فيه اعمالها، كما تلتزم شركة التضامن التي يتجاوز رأسمالها (عشرة) الاف دينار بحفظ سجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية، ثم نكملك-

ولكل شريك حق الاتفاق.

وهذا يحمي حقوق الشركاء ويحمي حقوق الخزينة من خلال علاقتها بالشركة وشكراً سيدي الرئيس.

## معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الصناعة والتجارة.

## معالي وزير الصناعة والتجارة

## شكراً معالي الرئيس

في الواقع نوافق على ما تفضل به معالي الاخ ابو عصام في هذه التعديلات حيث تعطى مزيداً من التوضيح لهذه المادة وشكراً.

## معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ جمو

## السيد عبدالباقى جمو

اولاً لا يحق وضع قيدان يكون راس المال

هذا من العمل



كل من اشرك

(عشرة) الاف فما دون يعفى من ذلك، ولذلك  
نقرأ مطلع المادة:  
تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاترها وقيدوها  
وسجلاتها في مركزها الرئيسي او في أي محل  
تمارس فيه اعمالها، كما تلتزم اذا كان راسمالها  
(عشرة) الاف دينار او اكثر بحفظ دفاتر سجلات  
محاسبية منظمة بصورة اصولية وتكمل المادة:

ولكل شريك تبقى كما هي في اقتراح  
الحكومة وشكراً.  
معالي رئيس المجلس  
من مع اقتراح الزميل؟ واضح ان الاكثرية مع  
الاقتراح.  
ان المادة كاملة بعد التعديل؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٢٥)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
أ- تلتزم شركة التضامن بأي عمل قام به أي شخص وبأي مستند وقع به باسم الشركة وهو مفوض بدارتها أو القيام بذلك العمل أو التوقيع على ذلك المستند، سواء كان شريكاً في الشركة أو لم يكن. ب- يعتبر الشخص المفوض بإدارة شؤون الشركة صاحب مصلحة ومخولاً بالمخاصمة باسم الشركة، إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك.	المادة (٢٤): موافقة كما وردت في المشروع	

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

ان قراءة الفقرة (أ) واضحة للتقييد اللغوي في  
الصياغة:

تلتزم شركة التضامن بأي قام به أي شخص،  
وبأي مستند وقع به باسم الشركة وهو مفوض  
بدارتها.

بحقيقة البديل عندي بأي عمل قام به أي  
شخص مفوض بدارتها والقيام بذلك العمل وبأي  
مستند وقع به باسم الشركة سواء كان شريكاً الى  
آخره.

معالي رئيس المجلس

اطرح بداية الفقرة (أ) مع المقترح، هل يوافق  
المجلس الكريم؟ موافقه.  
الفقرة (ب) موافقه؟ موافقه.  
المادة ككل؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٢٦)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
أ- مع مراعاة احكام المادة (٢٧) من هذا القانون يعتبر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والالتزامات التي ترتب على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها، ويكون ضامناً بأمواله اشخصية لتلك الديون والالتزامات، وتنقل هذه المسؤولية والضمانة الى ورثته بعد وفاته في حدود تركته. ب- كل من انتحل صفة اشريك في شركة التضامن سواء بالفاظ او بكتابة او تصرف او سمح للغير من علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولاً كشريك في تلك الشركة تجاه كل م اصيب دأناً لها اعتقاداً منه بصحة الادعاء.	المادة (٢٤): موافقة كما وردت في المشروع (ب) موافقة بعد: شطب عبارة (شريك في تلك الشركة) وساتبدال كلمة (لها) بكلمة (للشركة).	

معالي رئيس المجلس

الفقرة (أ) مطروحة المجلس، الاستاذ هاني  
مصالحه

السيد هاني مصالحه

شكراً معالي الرئيس

انا اقترح تعديل المادة (٢٦) بحيث تصبح (أ)  
مقدمة المادة كاملاً، الغاء الفقرة (ب)، وضافة  
الى ان المادة (١٧) من هذا القانون تعالج هذا  
الموضوع والتكرار لا مبرر له، بالاضافة الى  
ذلك ان اللاتصال يحدده قانون العقوبات ولا  
يجوز مساعلة أي شخص عن افعال لم ترتكب  
من قبله او من قبل أي شخص غير مسؤول عنه

وبالتالي هذه المادة تطبق عليها قوانين اخرى اذا  
انتحل الشخص على أي اشخاص اخرين فيطبق  
عليه قانون العقوبات، لذا اقترح شطب الفقرة  
(ب) مع تعديل المادة، بحيث تصبح (أ) هي  
المادة كاملة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة الفقرة (أ) بالموافقة؟ موافقة.  
هناك اقتراح على الفقرة (ب) بشطبها من مع  
شطبها؟ لا احد.  
قرار اللجنة على الفقرة (ب) بالتعديل  
المرفق، هل يوافق المجلس؟ موافقه  
المادة ككل؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة ٢٧ يجوز لدائن شركة التضامن مخاصمة الشركة والشركاء فيها، إلا أنه لا يجوز له التنفيذ على الأموال الخاصة للشركاء فيها لتحصيل دينه إلا بعد قيامه بالتنفيذ على أموال الشركة، فإذا لم تكف هذه الأموال لتسديد دينه فله بعد ذلك الرجوع بما تبقى منه على الأموال الخاصة للشركاء، ولكل شريك الرجوع على الشركاء بنسبة ما دفعه عن كل منهم من دين الشركة.	المادة (٢٧): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة على المادة موافقة؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٢٨) ١- للشريك في شركة التضامن الانسحاب بإرادته المفردة من الشركة إذا كانت غير محدودة المدة ويترتب على ذلك ما يلي: ١- أن يبلغ المراقب والشركاء الآخرين في الشركة إشعاراً خطياً بالبريد المسجل يتضمن رغبته بالانسحاب من الشركة، ويسري حكم الانسحاب اعتباراً من اليوم التالي من نشر المراقب إعلاناً بذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل على نفقة الشريك المنسحب ولا يحتج بالانسحاب على الغير إلا من هذا التاريخ.	المادة (٢٨): الفقرة أ موافقة كما وردت في المشروع ب - موافقة بعد اضافة (او بموافقة

٢- أن يظل الشريك المنسحب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين في الشركة عن الديون والالتزامات التي ترتبت عليها قبل انسحابه منها ويعتبر ضامناً لها بأمواله الشخصية مع باقي الشركاء وفقاً لأحكام هذا القانون.	جميع الشركاء
٣- أن يكون مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء الباقين فيها عن أي عطل أو ضرر لحق بها أو بهم بسبب انسحابه من الشركة والتعويض عن ذلك.	إلى آخرها
ب- أما إذا كانت شركة التضامن لمدة محدودة فلا يجوز لأي شريك فيها الانسحاب منها خلال تلك المدة إلا بقرار من المحكمة.	
ج- يترتب على الشركاء الباقين في الشركة في حال تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة اجراء التعديلات اللازمة على عقد الشركة واجراء التغييرات الضرورية على أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون.	الفقرة ج موافقة
د- وفي حالة انسحاب أحد الشركاء وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وكانت الشركة مكونة من شخصين اثنين، فلا يؤدي ذلك إلى فسخ الشركة ويترتب على الشريك الباقي ادخال شريك جديد أو أكثر إلى الشركة عوضاً عن الشريك المنسحب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانسحاب وإذا لم يتم بذلك خلال هذه المدة فسخ الشركة حكماً.	

غير مقصوده، اهتزت سمعة الشركة، هل يتحمل مسؤولية؟ أنا أريد جواب الحقيقة من معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ المصالحه.

السيد هاتي مصالحه

حول الفقرة نفسها، أنا اعتقد ان هذا قيد على الانسحاب، مبدأ التعويض قيد على انسحاب أي شريك، وهنا اتساءل اذا كان الانسحاب بقرار من المحكمة، كيف يكون الحال؟ سؤال موجه

معالي رئيس المجلس

الفقرة (أ) مطروحة، الاستاذ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور

فقرة (٢):

ان يكون مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء الباقين فيها عن أي عطل أو ضرر لحق بها أو بهم بسبب انسحابه من الشركة.

أنا اتساءل لو أثر انسحابه على سمعة الشركة ومصداقيتها، هل يتحمل العطل والضرر في هذه الحالة؟ تاجر له مصداقية أو شريك له مصداقية خرج من هذه الشركة بطريقة غير أرادية أو



هذا من الأعمال

الى معالي وزير الصناعة والتجارة وشكراً  
معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس  
معالي وزير الصناعة والتجارة  
معالي وزير الصناعة والتجارة  
يا سيدي المحكمة هي التي تقرر ذلك، وإذا  
كان الموضوع كيدي فيتم القرار من المحكمة  
والموضوع بيد المحكمة وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، الاستاذ جمو.  
السيد عبد الباقي جمو  
شكراً، هذا يتوقف على العقد المبرم بين  
الشركاء، ولا يجوز ان يكون له نص في  
القانون.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، الاستاذ هاني.  
السيد هاني مصالحة  
على ضوء اجابة معالي وزير الصناعة  
والجارة اقترح اضافة ما يلي على الفقرة (٣):  
الا اذا كان انسحابه من الشركة تم بقرار من  
المحكمة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ الروابده.  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
قرار المحكمة عنوان الحقيقة يحدد فيه ما  
يترتب، وبالتالي لا حاجة لنا ان نتحدث نيابة عن  
المحكمة، ومن هنا الفقرة صحيحة، وارجو من  
المعالي ان يوافقوا.

انه يتحدث عن العطل والضرر ولا يتحدث  
عن الفائده الفائته، او الربح الفائت، الفقرة  
تتحدث عن العطل والضرر، اذا تضررت نتيجة  
هذا الانسحاب بان كان كيدياً ورتب اضراراً بها،  
نعم اما ليس الربح الفائت فيما لو بقي بها وكان  
اسمه جيداً، كانت ستربح اكثر، هو يتحدث عن  
اضراراً بمعنى قام بها عمداً هذا الشخص  
وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
الفقرة (١) هناك اقتراح اقترحه الاستاذ هادي  
على البند (٣) من الفقرة (١) هل يوافق المجلس  
على هذا الاقتراح؟ لم يوافق احد.  
قرار اللجنة على الفقرة (١) بمجملها؟ موافقة.  
قرار اللجنة (ب) الاستاذ للكساسبه.  
السيد احمد الكساسبه

شكراً معالي الرئيس.  
انا اريد ان اسأل عن اضافة اللجنة (او)  
بموافقة جميع الشركاء، انا اعتقد ان النص الذي  
ورد في المشروع بقرار من المحكمة، بظني ان  
المحكمة تكون هنا اكثر حرصاً على حياة  
مصلحة الغير وليس مصلحة للشركاء، افترض  
ان مجموعة من الشركاء (٤ او ٥) وقرروا ان  
يسحب (١) لفائدة هؤلاء الشركاء لسبب او لآخر،  
ماذا يترتب من حقوق الاخرين، خاصة وان  
الشركة محدودة، وللشركة المحدودة المدة او  
التي جرى عليه حكماً من محاكم الاردن، لا يتم  
الابتناء من المحكمة، فاضافة اللجنة بموافقة  
جميع الشركاء هنا قد يكون فيه تضيق على اداء

لحقوق الغير.

لذلك انا اقترح الابقاء على النص كما ورد  
في المشروع وشكراً معالي الرئيس.  
معالي رئيس المجلس  
الاستاذ عبد موسى النهار.  
السيد عبد موسى النهار رئيس اللجنة المالية  
والاقتصادية

شكراً معالي الرئيس  
الواقع هو اضافة او وليس (و)، او بموافقة  
جميع الشركاء فتحاً لباب المصالحة أي لا تذهب  
اي قضية الى المحكمة، واذا وافق جميع  
الشركاء فلا لزوم للمحكمة، هذا هو المقصود  
بذلك، ليس الزاماً ان تذهب الى المحكمة وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
وشكراً، الاستاذ حمزه منصور.  
السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس  
انا مع اضافة اللجنة، لكن مع اعادة الترتيب،  
لان موافقة الشركاء مقدمة على قرار المحكمة،  
وبالتالي تصبح الصياغة:  
خلال تلك المدة الا بموافقة جميع للشركاء او  
بقرار من المحكمة:

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ عبدالرؤوف.  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
يعني هذا من القوانين الهامه والخطرة التي  
ترسم مستقبل العمل الاستثماري في البلد، ولذلك  
اثنى سيدي ان نكون دقيقين به.

اولاً: ارجو ان يعرف الاخوان الكرام ان  
الفقرة (ب) تتحدث عن الشركات لمدة محددة  
وليست الشركات بالمطلق، بمعنى ان المواطنين  
يؤمنون ان هذه الشركة عمرها (٥) سنوات  
ولا طرح مثلاً سيدي الرئيس:

لو ان شركة تضامنية انشئت بين شريك  
ملئ وشركاء بسيطين، تعامل انا بحسن النية  
مع الشركة، لانني اعرف ان ذلك للشريك  
الملئ ضامن بماله الخاص لحقوق دائني  
الشركة افترض انه لسبب ما اتفق هؤلاء مع  
الشريك الملئ على ان يخرج من الشركة، حتى  
لا يجدد دائنوا الشركة مالا يستد دون به ديونه.  
هنا انا اعتقد ان المادة الاصلية من الحكومة  
اكثر حماية بان تدرس اوضاع الشركة فتوافق  
على انسحاب هذا الشريك الملئ، الذي سيضمن  
ديون الشركاء اكثر من تأمر الشركاء مع  
بعضهم باخراج الملئ حتى لا تبقى اموال لدى  
الشركة ومساهميها، يستطيع بها الدائنون ان  
يستردوا اموالهم، ولذلك سيدي الرئيس انا مع  
اقتراح الحكومة ولست مع اقتراح الشركة  
وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، معالي وزير الصناعة.  
معالي وزير الصناعة والتجارة  
شكراً معالي الرئيس  
الواقع في حالات شركات التضامن وحتى في  
حالات شركات ذات المسؤولية المحدودة،  
الشركاء يكولوا في تكافل وتضامن ضامنين

للدیون المترتبة عليهم خاصة اذا كانت البنوك، وحتى اذا جرت انسحاب لاي من الشركاء، لا ينفي ذلك حق المدينين بكفالات الشركاء، أي اذا انسحب شريك من شركة التضامن يبقى مسؤولاً اذا كان موقعاً ككفيل لهذه الشركة لدى الدائنين، وهذا عرف يتبع في الاردن وفي جميع الحالات وهذا الحق مضمون للدائن ولا يوجد أي غبن فيه، وما ذهبت اليه اللجنة هي في ان في حالة موافقة جميع الشركاء فلا داعي ان يبقى الشريك مسجلاً ويبقى شريكاً الى المدة المحددة، ويجوز ان تكون مدتها (٣٠ او ٤٠) سنة، في تلك الحالة يجوز له ان ينسحب او بقرار من المحكمة اذا كان للانسحاب ورفض اشركاء، وفي تلك الحالة يذهب الى المحكمة لفض الخلاف بينهم، وتقرر المحكمة اذا كان هناك مجال لانسحابه ام لا، اما موضوع الدائنين فهو مضمون في العرف التجاري المتبع في البلد وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس

شكراً، معالي الرئيس

الحقيقة في الشركات ذات المدة المحدودة في تحصين لمسألة الانسحاب لاي من الشركاء سواء في مشروع الحكومة او بالاضافة من اللجنة، اما الشركات غير المحدودة منقود التحصين في طريقة الانسحاب، كان الانسحاب جائز لاي عضو متى شاء ومن حقه، ماضيه

ضوابط للانسحاب لاي من الشركاء، فاقترح ايضاً:  
ان تحصن عملية الانسحاب لاي شريك في شركات غير المحدودة، مثل ما حصلت الفقرة (ب) من الحكومة بقرار من المحكمة، واللجنة اشترطت بموافقة جميع الشركاء هذا التحصين اقترح ان يضاف للشركات غير المحدودة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، عندي اقتراح واحد وهو بنصب في تعديل اللجنة المالية لكن مع تغيير صيغة الاقتراح بأن يكون بموافقة جميع الشركاء او بقرار من المحكمة، فقرار للجنة المالية فالمادة الاصليه، الأستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

حقيقة سيدي ليس اقتراح، لكن هناك فيه مغالطتين سمعنا واحدة من معالي ابو عصام وواحدة من معالي وزير الصناعة مع احترامي لرايهم الاثنين، معالي وزير الصناعة قال العرف يحكمها، معالي ابو عصام خائف على الدائنين من انسحاب الشريك المليء، مع انه في البند (٢) من الفقرة (أ) محسومه ان يظل الشريك لمنه حب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين في الشركة عن الديون والالتزامات التي تترتب عليها قبل انسحابه محسومه.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ احمد.

السيد احمد الكساسبه

يعني يبقى الشريك عن فترة قبل انسحابه، لكن ما يترتب بعد انسحابه وان ما تكلم به معالي ابو عصام يعني ان احد الشركاء مليء ودخلت وتعاملت مع هذه الشركة لان احد الشركاء مليء، ثم انسحب واصبحت ديون هذه الشركة حقيقة كثيرة، لذلك اري ان يبقى مسؤول الشريك المنسحب عما وقع عليه قبل الموافقة على انسحابه او قبل قرار المحكمة، لكن ما يترتب عليه من ضرر بعد، ونحن لا نريد ان نترك القضية للشركاء حتى يقرروا، تبقى المحكمة معالي الرئيس في ظني.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ جمو.

السيد عبد الباقي جمو

شكراً معالي الرئيس

انا مع النص الاصلي لسببين:

السبب الاول المشرع لا يتدخل في نوايا الناس لان النية في القلب، ولا في قناعات الناس انما في هناك نصوص.

السبب الثاني: لا يجوز مطلقاً اعطاء حق لجميع الشركاء، لان كلمة جميع تخرج من يريد ان يخرج او الذي لا يريد ان يخرج.

النص الاصلي هو صحيح ولا يجوز اعطاء الحق للشركاء باخراج او موافقة على اخراج شريك من الشركة، اقترح ان نصوت على النص الاصلي وهو الاصح وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي هذه الفقرة لا تتحدث عن عملية اخراج، يعني ان الشركاء مش راح يتفقوا على شريك معين ويخرجوه غصب عنه، ونحن هنا نتحدث عن انسحاب بمليء ارادة الشخص نفسه، قال:

انا اريد ان انسحب:

شرطت اللجنة وقالت:-

بده موافقة جميع الشركاء لقضية ان ممكن الجماعة يتفقوا معه وهي عملية اصلاحية، انهم يردعوه عن قرار مثلاً.

فالقضية لا تتحدث عن عملية الزام الشريك من الخروج من الشركة، انما اتحدث عن قضية انسحابه بمليء ارادته.

اما بالنسبة لقضية انسحاب الشريك من الشركة بالنسبة لقضية الديون، فهي محصنة بالفترة (أ) من البند (٢):

بان هذا الشخص يترتب عليه قبل انسحابه.

اذن كل الديون التي تترتب على الشركة عندما كان هذا الشريك عضواً في هذه الشركة او شريكاً فيها، فهو ملتزماً بسدادة حتى بعد انسحابه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور عبدالله.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي الفقرة (أ) مفصولة عن (ب)، لا يجوز

الاستشهاد باحكام (أ) وانها تنسحب على (ب)،

الزميل علي الشطي الان يقول:

هذا من الأصول



٢- ان يظل الشريك المنسحب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين بالشركة عن الديون والالتزامات.

هذا اذا كانت غير محددة المدة، محدودة المدة فقط الحديث في (ب) عنها (أ) لا تسحب على (ب)، (أ): للشريك غير المحدودة المدة، (ب) للشركاء المحدودة المدة التي ينبغي ان ينسحب عنها احد الشركاء، ولذلك سحب الاحكام التي تفصل بها الاخ علي لا ينسحب ما جاء في (أ) على (ب).

انا اعتقد ان النص كما جاء من الحكومة اصلاً صحيح، وانه يجب ان لا تترك لادارة الشركاء في انسحاب احدهم، لان في هذا اضراً في مصالح الغير والمشروع ليس من عبث انه وضع هذه المادة التي كانت سارية المفعول الان مدة (تسع) سنوات تركها فقط للمحكمة وليس لادارة الشركاء حماية لغير الشركاء من الشركاء.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع يجب ان لا نميز بين الشركاء، الشريك المتضامن اينما كان سواء محدودة او غير محدودة فهو متضامن، لذلك ينسحب عليه كافة المواد الموجودة في المشروع، سواء في (أ) او في سواء في مادة اخرى نحن قلنا اذا كان بطلانته ان ينسحب ويطلق مع الشركاء، ليس

بالضرورة ان يذهب الى المحكمة، وبالتالي هم يتحملوا مسؤولية بالاضافة الى المسؤولية، المنصوص عليها في (أ)، ولهذا يجب ان لا نجبر كافة الشركاء الذين ينسحبون حتى في الشركات المحدودة ان يذهبوا الى المحاكم، من هذه الزاوية نحن عدلنا هذا القانون ولا غضاضة في ذلك، فنحن نقول او كذا، اما ان يذهب الى المحكمة او بموافقة الشركاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس

اعتقد ان النقاش في هذه يكفي الى هذا الحد وتوضحت كل جوانبها اطرح الفقرة (ب) وهناك اقتراحين:

اقتراح بموافقة جميع الشركاء وهو اقتراح اللجنة، وهناك اقتراح من الزميل حمزه وهو بموافقة جميع الشركاء او بقرار من المحكمة.

الاقتراحين نفس المعنى لكن الصياغة تختلف وبالتالي يصب في قرار اللجنة هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة حول الفقرة (ب)؟ لم ينجح.

الفقرة (ب) في النص الاصلي مطروحة على المجلس؟ موافقة.

قرار اللجنة على الفقرة (ج) بالموافقة؟ موافقة.

الفقرة (د)، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين

الفقرة (د) تقول:

اذا شركة تضامن واصحابها اثنين، اذا توفي او انسحب شريك بقي شريك واحد، فرض عليه

القانون هنا:-

انه خلال ثلاثة اشهر ان يأتي شريك بدلاً عنه والا فسخت الشركة.

ماذا لو كان هؤلاء الشركاء في شركة متضامنة لديهم عقد مع وزارة الاشغال العامة لمدة ثلاث سنين، ومات او انسحب الشريك في السنة الاولى الشريك الباقي بحث عن شريك ثاني ولم يجد، واذا فسخنا الشركة ماذا يحدث حول الالتزام منه حول الاشغال العامة، ولماذا نفرض عليه شريك اخر وممكن ان يقوم بالتزاماته ما دام هو متضامن بدون شريك اخر وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر

شكراً، هذا الالتزام جاء انسجاماً مع المادة (٩) الفقرة (أ) عندما تحدثت عن تأليف شركة التضامن وعندما قال:

تتألف شركة التضامن من اشخاص طبيعيين لاي قل عن (٢). وحتى يكون عدد الشركاء في هذه الشركة لا يقل عن (٢) يجب عليه ان يضع معه شريك آخر.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

ما دام شركة التضامن اقرينا احكامها قبل قليل بأنها تنفذ الى اموال الشريك الخاص، وهي لتناق ما بين (٢) او أكثر، على القيام بعمل

معين ضمن زاسمال معين، والتزاماتها تنفذ الى اموال الشريك الخاص، وما فيه مشكلة بالعقد التي عملته هذه الشركة من (٢) وانسحب (١) منها وخلال (٣) اشهر لم يجد شريك آخر، ييقدّر هو يكمل هذا العقد، لانه هو ملتزم تجاه هذا العقد بامواله الشخصية، بقعد يكمل العقد وما فيه مشكلة اطلاقاً اذا هذا الشريك ذهب، واذا توفي الشريك الثاني وفاة والورثة يدخلون ويأخذون مكانه في الشركة، ما فيه مشكلة اخ خليل، لو فسخت الشركة يبقى ملتزماً لانه يلتزم بامواله الشخصية هذه الاحكام التي اقريناها قبل قليل.

معالي رئيس المجلس

الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو

صفة الشراكة يجب ان تزول عندما ينسحب شخص من الشركة، ولكن المصلحة تبقى قائمة ويتم الترخيص باسم الشريك الباقي، ولذلك صفة الشراكة تزول عندما ينسحب شريك من شركة، ولذلك هذه المادة صحيحة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحة.

السيد هاني مصالحة

صحيح انه ما اشار الزميل خليل حدادين صحيح، اولاً الشركة مارست عمل معين وهناك عقود مبرمة مع شركات او مع وزارات او مع دوائر حكومية، فما مصير هذه الشركة؟

الواقع يجب ان يكون هناك تعديل على النص او اضافة بحيث:

هذا من اموال

السيد ذيب انيس

لو سمحت معالي الرئيس ابيّن الخطوره في المادة (٢٨) في الشركة الغير المحددة: تبيح بنصوصها وينودها الموجوده لاي شريك ينسحب بدون موافقة الشركاء او المحكمة.

لكن الفقرة (ب) بتحصن زي ما قلت، أي شريك بموجب الشركة الغير محدودة بدها ينسحب في الليل او النهار مسموح له وبدون موافقة او محكمة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحه.

السيد هاني مصالحه

شكراً معالي الرئيس

الواقع انا اقترح من خلال المدة حتى تكون النتيجة كافية، اقترح ان تكون المدة من (ثلاث) اشهر الى (سته) اشهر وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

من مع الاقتراح باستبدال (٣) اشهر الى (٦) اشهر حول الفقرة (د)، من مع الاقتراح؟ لا احد. قرار اللجنة حول الفقرة (د) موافقه؟ موافقه.

يجوز استمرارية عمل الشركة اذا كان هناك عقود مع شركات اخرى، بما لا يضر مصلحة الشريك الاخر.

لذا اقترح اذا كان ذلك جائز ان يكون هناك تعديل على النص وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة

السيد عبدالرؤوف الروابدة

سيدي رجائي هل اهتمام الزميلين المقترحين بحماية الوزارات من الشركة والا لحماية حقوق الشريك؟ اذا لحماية الوزارات فهي محمية لان الشريك المنسحب يستمر ضامناً لالتزامات الشركة التي تترتب وهو شريك، فالوزارات محمية، وايضاً اشريك الاخر المتيقى محمي لان انسحاب الشريك الاخر لم يخلي طرفه من الالتزامات الا اذا وافق اشريك المتيقى على ان يخلي طرفه.

فلا اعتقد ان هناك قضية حول هذه الفقرة، حمى الله عمودنا الفقري.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ ذيب انيس.

السيد المقرر

المادة (٢٩):	المادة (٢٨):
أ- يجوز ضم شريك أو أكثر إلى شركة التضامن بموافقة جميع الشركاء فيها إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك، ويصبح اشريك الجديد مسؤولاً عن الديون والالتزامات التي تترتب على الشركة بعد انضمامه اليها، وضامناً لها بأمواله الخاصة.	المادة (٢٩):
ب- تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أي شريك جديد ينضم إلى الشركة بتنازل أحد الشركاء الآخرين له عن حصته في الشركة أو أي جزء منها، وتطبق ب. الفقرة (ب) على الشريك المنسحب في هذه الحالة أحكام البندين (٣ و ٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من هذا القانون.	المادة (٢٩):

الشركاء معناته هو ماشي حاله وتقدر يكون مش مسؤول بأمواله الخاصة، وفي هذه الحالة تسقط عن هذه الشركة صفة شركة التضامن، وتصبح شركة محاصة كما سيأتي في الفصول القادمة. ان هذه الاضافة حقيقة تنزع صفة التضامن عن الشركة اذا انضم لها شريك دون تحمل الاموال المستقبلية بأمواله وانا اعارضه ولا اؤيده.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

شكراً معالي الرئيس

انا ايضاً لست مع الاضافة، لأن اتفاق الشركاء مقدمة على كل شيء، نحن لماذا نضع هذه النصوص؟

هذه النصوص تتعلق بحقوق الناس مع بعضهم، شركاء مع بعضهم، وحقوق الغير تجاه

معالي رئيس المجلس

الفقرة (أ) مطروحة، الاستاذ حاتم.

السيد حاتم الغراوي

معالي الرئيس ارجو ان اسمع تفسيراً لما تنبيه كلمة الا اذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك، اين موقعها؟ هل هي في اخر الفقرة؟ أم هي بديلاً عن الا اذا نص عقد الشركة على غير ذلك؟

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ النصور.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي انا اخالف اللجنة الكريمة باضافتها، اعتقد ان الاضافة تنزع عن الشركة صف شركة للتضامن وتصبح شركة محاصة، فيما اذا طبق هذه الاضافة، الاضافة ماذا نقول؟ نقول:

إذا الشريك الجديد، يجوز له اذا اتفق الشركاء معه، ان لا يكون شريك تضامن، اذا وافقوا بقبية

هذا من أعمال



هذا من المصلحة

هؤلاء الناس.

هذه نصوص قانون خاص، قانون اتفاق الناس وحقوق الناس وشركات الناس، فالأشخاص مقدم على القانون، نحن نضع هذه النصوص القانونية فيما لو جرى هناك اختلاف بين الشركاء أو اختلاف بين الشركة والغير فتطبق هذه الأحكام، أما اتفاق الشركاء فهو أن اضفتم بقرار اللجنة أو لم تضفه، فهو مقدم على القانون.

ولذلك سيدي ما فيه داعي للاضافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده

اشارك دكتور النور وليمح لي معالي وزير العدل ان اختلف معه، النص في هذه المادة أمر ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه، تقول:

منذ ان يدخل الشريك يصبح ضامناً لالتزامات الشركة التي تترتب بعد انضمامه.

ولذلك ليس من حق الشركاء الاتفاق على غير ذلك، أنا أرجو من اخواني ان تعرف:

ان المقصود من هذه المادة ان كل شريك دخل للشركة التضامنية يصبح مسؤولاً عن التزاماتها من تاريخ دخوله.

هذا ما تقوله المادة، أي اتفاق على أنه ليس مسؤول تعني انها لم تعد شركة تضامنية، لأن الأصل في شركة التضامن ان كل الشركاء مسؤولون وذلك لا يجوز ان يتفق الشركاء على

غير ذلك، لانها تخرجها من شركة التضامن الى شركة اخرى لم اذكر اسمها لانها سترد بعد قليل فليس من حق الشركاء الاتفاق على ما يخالف هذا النص الأمر وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الأستاذ هاني مصالحة.

السيد هاني مصالحة

شكراً رئيس المجلس

الواقع ان ما تكلم به معالي ابو عصام صحيح، هذا النوع من الشركات لا يجوز الاتفاق على خلاف القانون اشريك المتضامن بعد دخوله لا يعني من اية التزامات عليه، النص صحيح وأنا اؤيد الدكتور عبدالله وابوعصام لذا ارجو للتصويت على ابقاء النص كما هو عليه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع ربما جاء النص خلاف ما كنا نقصد بعض الشيء، الآن في حالة دخول شريك جديداً على شركة تضامن، ربما تكون هناك مسؤوليات غير واضحة في هذا الموضوع، هل يجوز ان يكون بعض الديون، ان يتضمن عقد الشركة ان لا يدخل في تلك الديون، فرضاً هناك ديون باهظة على اشراك وهذه الديون لا يود الشركاء ان يلتزم بها الشريك الجديد، تشجيعاً لدخول ذلك اشريك الجديد في راسمال الشركة وتشجيع

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس

أنا يمكن فهمت خطأ من قبل معالي ابو عصام والاخ هاني، أنا لا اقصد ان الشركاء بحق لهم ان يتفقوا على ان هذا الشريك لا يضمن بامواله الخاصة والا ما يكون فاهم شيء من هذا القانون الذي صار لنا جليتين نتكلم فيه، لكن أنا الذي عنيت به ان هذا الشريك الذي دخل جديداً، اذا اراد ان يضم ذمته الى ذمة الشركاء في الالتزامات السابقة من يستطيع ان يمنعه، أنا هكذا فهمت من تعديل اللجنة، فهمت انه اذا اتفق الشركاء بما فيهم هذا الشريك الجديد، انه يريد ان يضم ذمته الى ذمة الشركاء عن الفترة السابقة التي لم يكن شريكاً بها، فهو جائز وهو متبرع في هذه الحالة وبحق له ان يضمن هذه الاموال اذا قبل هو، هذا ما عنيت بكلمة الا اذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك، ولكن لا يجوز الاتفاق على الفائدة الأمر الذي تتعلق بضمان الاموال في امواله الخاصة لانه شريك متضامن ارجو ان اكون قد وضحت لكم وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ عبدالباقى.

السيد عبدالباقى جمو

شكراً، الواقع أنا استغرب لماذا يتحدث الاخوان عن الضمان، الفقرة اجازات للشركاء بادخال شريك ويكون متضامناً، إنما الاعتراض بأن هذا النص الجديد الذي تترجحه اللجنة هو

لاعمالها هذا كان المقصود واذا كان لم يؤدي هذا الغرض والأمر لكم وشكراً.

معالي رئيس المجلس

نقطة نظام استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده

ان المعلومات التي قبلت سنداً لاحكام النظام ليست حقيقة، المادة تحدثت عن النزاعات بعد انضمامه، ولا دخل لها بالديون السابقة لاتضمامه، وبالتالي هذا الذي تحدثت عنه، نحن لم نتحدث عن الديون على الشركة قبل هذا الانضمام، المادة تقول:

انه ضامن منذ تاريخ انضمامه.

ولذلك لا يجوز اتفاق الشركاء على غير ذلك، اذا اردت اللجنة ان تقترح نص اخر للرد فالذي يقوله سعادة الزميل المحترم، نتمنى ان يعطينا النص وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكرام، الدكتور عبدالله النور.

معالي وزير التعليم العالي

اردت تماماً سيدي ان اقول ان النص يقول:

بأنه الا اذا اتفق اشركاء على خلاف ذلك، يعني الديون الماضية، اما الديون المستقبلية فليس لهذا من مجال لانه يخرج الشركة عن صفة انها شركة تضامن.

ولذلك ما اضافت اللجنة للكرمة باعتقادي غير صحيح وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

مخالف للعقد، معناه قبول هذا النص هو فسخ للعقد وإبطال اللغو، ولذلك لا تجوز الإضافة والفقرة كما هي صحيحة، ثم قضية التضامن فهو يشترط أن يكون متضامناً مع الشركاء لأن أول الفقرة يقول:

يجوز ضم شريك أو أكثر إلى شركة التضامن بموافقة الشركاء.

أذن هذا الكلام أولاً حشو، وثانياً مبطل للعقد المبرم، ولذلك لا يجوز هذه الإضافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

معالي الرئيس مثل ما تفضل معالي وزير العدل، لا يجوز للشركاء أن يتفقوا على التزامات سابقة مثلاً، إذا دخل هذا الشريك ليعينهم على سداد الديون فرضاً، هذا الموضوع الذي أنا في صدد، لأن هذا المشروع مشروع طويل وربما التفاصيل التي بحثناها كانت ممكن أن تغيب عن البال، هذا المقصود فيه إذا كان ممكن أن يلتزم أيضاً في أشياء سابقة ولهذا وضعنا هذا التعديل وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عبدالله النور.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي بما أنه نحن على وشك التصويت بدي اقرأ من المادة مع إضافة اللجنة:

ويصبح الشريك الجديد مسؤولاً عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد

التضامنه اليها، وضامناً لها بامواله الخاصة الا اذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك.

يعني بحق لهم ان يدخلوا شريك جديد ويقول له:

تري من اليوم وصاعد انت لست مسؤول اطلاقاً عن الديون المستقبلية.

اصبحت غير شركة تضامن، هذه الإضافة تكل بالتعريف، ليست إضافة فقط لغه وكلام لا، اعتقد انها تصبح غير شركة تضامن، وأنا متأكد من انها لا تصبح شركة تضامن، لانها ادخلته وقالت له الديون المستقبلية انت لست مسؤول عنها، اذا مش مسؤول عنها اذن مش متضامن، اذن ليست شركة تضامن صارت شركة محاصه كما سيأتي التعريف بعد قليل، هذا فيه اخلال وليست لغو، والرجاء التصويت يا سيدي الرئيس واطن ان الأمر واضح.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول الفقرة (أ) موافقه؟

السيد الامين العام

(١١) من (٤٨).

معالي رئيس المجلس

لم ينجح القرار، نقطة نظام السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

إذا كان احد اعضاء اللجنة لا يوافق على قرارها، فيجب عليه ان يضع تحفظاً في السابق على قرار اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

في عملية التصويت في القاعة لا نلتزم الحقيقة ما دار في اللجنة، نحن نطرح مجمل موافقتكم على القرار من المجلس الكريم.

أطرح الفقرة (أ) كما وردت في المشروع على المجلس الكريم؟ أكثرية واضحة قرار اللجنة على الفقرة (ب) موافقة؟ موافقه. المادة ككل؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٣٠)	المادة (٣٠) (أ) كما وردت في المشروع
١- ما لم ينص عقد الشركة أو أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة أحد شركائها على خلاف ذلك.	المادة (٣٠): موافقة كما وردت في المشروع
٢- تبقى شركة التضامن قائمة ويستمر وجودها في حالة وفاة أحد شركائها.	
٣- يتضمّن من يرغب من ورثة الشريك المتوفى إلى الشركة كل بنسبة ما آل إليه	

من حصة مورثة بصفة شركاء متضامنين إذا كانوا ممن تتوفر فيه الشروط الواجب توافرها في الشريك المتضامن وفقاً لأحكام هذا القانون.

٣- إذا كان بين ورثة الشريك المتوفى قاصراً أو قاصداً للأهلية القانونية، فينضم إلى الشركة بصفة شريك موصي وتتحول عندها الشركة حكماً إلى شركة توصية بسيطة.

ب- إذا استمرت شركة التضامن في العمل بعد وفاة أي من الشركاء فيها دون أن يكون في عندها أو في أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة الشريك نص صريح يمنع استمرار قيامها واستمرت على ذلك الوجه، فلا تسأل تركه الشريك المتوفى عن أي من الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد وفاته.

معالي رئيس المجلس

الفقرة (أ) مطروحة، الأستاذ عبدالرووف.

السيد عبدالرووف الروابدة

أتمنى انه معالي حيثما ترد كلمة خلاف تغير بكلمة غير، فقد استمر الفقه اللغوي على ان خلاف تعني الظاهر، وغير هي الكلمة الصحيحة، علم غير ذلك.

كلنا من أهلي

معالي رئيس المجلس  
حسناً طرح الفقرة (أ) بمجملها وقرار اللجنة  
عليها موافقة؟ موافقه.  
قرار اللجنة على الفقرة (ب)؟ موافقه.  
المادة ككل؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٣١)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
إذا أفلس أحد الشركاء في شركة التضامن فيكون لدائني الشركة حق الامتياز في طابق الفلاس على ديونه الخاصة، وأما إذا أفلست الشركة فتعطى ديون دائنيها حق الامتياز على ديون الشركاء.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٣١):

معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة حول المادة بالموافقة؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٣٢)	الفصل الثالث انقضاء شركة التضامن وتصفيتها	قرار اللجنة
تنتهي شركة التضامن في أي من الحالات التالية: أ- باتفاق الشركاء جميعهم على حل الشركة أو دمجها في شركة أخرى. ب- بانتهاء المدة المحددة للشركة سواء أكانت المدة الأصلية لها أو التي مددت إليها باتفاق جميع الشركاء. ج- بانتهاء الغاية التي أسست من أجلها. د- ببقاء شريك واحد فيها، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من المادة ٢٨ من هذا القانون. هـ- بإشهار إفلاس الشركة، وفي هذه الحالة يتركب على إفلاس الشركة إفلاس الشركاء. و- بإشهار إفلاس أحد الشركاء فيها أو بالحجر عليه، ما لم يقرر باقي الشركاء جميعهم استمرار الشركة بينهم وفقاً لعقد الشركة. ز- بفسخ الشركة بحكم قضائي. ح- بسحب تسجيل الشركة بقرار من المراقب بمقتضى أحكام هذا القانون.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٣٢):

معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة حول المادة بمجملها موافقة؟ موافقه.

المادة (٣٣)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
أ- تنتظر المحكمة في فسخ شركة التضامن بناء على دعوى يقدمها أحد الشركاء، وذلك في أي من الحالات التالية: ١- إذا أخل أي شريك بعقد الشركة اختلافاً جوهرياً مستمراً، أو ألحق ضرراً جسيماً بها نتيجة ارتكابه خطأ أو تقصيراً أو إهمالاً في إدارة شؤونها أو في رعاية مصالحها أو المحافظة على حقوقها. ٢- إذا لم يعد ممكناً استمرار الشركة في أعمالها إلا بخسارة لأي سبب من الأسباب. ٣- إذا خسرت الشركة جميع أموالها أو جزء كبيراً بحيث أصبحت الجدوى منتفية من استمرارها. ٤- إذا وقع أي خلاف بين الشركاء وأصبح استمرار الشركة معه متعذراً. ٥- إذا أصبح أي من الشركاء عاجزاً بشكل دائم عن القيام بأعماله تجاه الشركة أو الوفاء بالتزاماتها. ب- للمحكمة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إما أن تقرر فسخ الشركة، أو أن تقرر بقاءها واستمرارها في العمل بعد إخراج شريك أو أكثر منها إذا كان ذلك حسب تقديرها سيؤدي إلى استمرار الشركة في أعمالها بصورة طبيعية تحقق مصلحة الشركة والشركاء الباقين فيها وتحفظ حقوق الغير.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٣٣):

معالي رئيس المجلس  
اطرح بداية الفقرة (أ) بمجملها موافقة؟ موافقه.  
الفقرة (ب)؟ موافقه.  
المادة ككل؟ موافقه.



## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣٤) أ- إذا توقفت شركة التضامن عن ممارسة أعمالها فعلى اشلريك المفوض أو أي شريك فيها تبليغ المراقب بذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ توقفها وكذلك إذا وصل إلى علم المراقب أن الشركة متوقفة عن ممارسة أعمالها، فله اما امهال الشركة للعودة إلى ممارسة أعمالها خلال مدة يحددها لها، أو أن يقرر شطب تسجيل الشركة وإعلان ذلك في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف المحلية لمرة واحدة على الأقل وعلى نفقة الشركة دون أن يخل ذلك بمسؤولية الشركة أو الشركاء فيها عن التزاماتها والتزاماتهم تجاه الغير أو يؤثر على تلك الالتزامات حتى تاريخ الإعلان عن شطب تسجيل الشركة. ب- لأي متضرر من قرار المراقب بإلغاء تسجيل شركة التضامن من أن يطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية، ويوقف تنفيذ قرار الإلغاء عند الطعن فيه ويعتبر الحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الحالة قطعياً ويترتب على المراقب نشره في الجريدة الرسمية بعد تبليغه له.	المادة (٤٣): موافقة كما وردت في المشروع

## معالي رئيس المجلس

الفترة (أ) مطروحة؟ موافقه.

الفترة (ب) مطروحة؟ موافقه.

المادة ككل؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣٥) أ- تعتبر شركة التضامن بعد انقضاءها لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في هذا القانون، في حالة تصفية، ويتم تصفية أموالها وتقسيمها بين الشركاء، وفقاً لما هو متفق عليه في عقد الشركة أو في أي وثيقة موقعة من جميع الشركاء، فإذا لم يوجد بينهم مثل ذلك الاتفاق فتتبع في تصفية الشركة وتقسيم أموالها بين الشركاء أحكام هذا القانون. ب- تحتفظ شركة التضامن الموجودة تحت التصفية بشخصيتها الاعتبارية إلى أن تتم تصفيتها وذلك بالتدرج وإلى المدى اللازمين للتصفية ولإجرائاتها، وتنتهي سلطة المدير المفوض بإدارة أعمال الشركة في هذه الحالة سواء كان من الشركاء أو غيرهم.	المادة (٣٥): موافقة كما وردت في المشروع

## معالي رئيس المجلس

الفترة (أ) موافقه؟ موافقه.

الفترة (ب) موافقه؟ موافقه.

المادة ككل؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣٦) لذا كانت تصفية شركة التضامن اختيارية باتفاق جميع الشركاء فيعين المصفي وتحدد أجوره من قبلهم، فإذا اختلفوا على ذلك فيتم تعيين المصفي وتحدد أجوره من قبل المحكمة بناء على طلب الشركاء أو أي منهم، وأما إذا كانت الشركة قد أُلغيت بحكم القانون أو بقرار قضائي فيتم تعيين المصفي وتحدد أجوره من قبل المحكمة.	المادة (٣٦): موافقة كما وردت في المشروع

## معالي رئيس المجلس

المادة مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقه.

هذا من الشكلى

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣٧) أ- على المصفي لشركة التضامن أن يبدأ عمله بإعداد قائمة تتضمن أموال الشركة وموجوداتها، وأن يعمل على تحديد ما لها من حقوق على الغير ما عليها من التزامات، ولا يحق له أن يتنازل عن أي من هذه الأموال والموجودات والحقوق أو يقتصر بها إلا بموافقة مسبقة من جميع الشركاء. ب- ليس للمصفي أن يمارس أي عمل جديد من أعمال الشركة أو باسمها إلا ما كان لازماً أو ضرورياً لاتمام عمل سبق للشركة أن بدأه. ج- يعتبر المصفي مسؤولاً بصلته الشخصية عن مخالفة أحكام هذه المادة.	المادة (٣٧): موافقة كما وردت في المشروع

الشكل التالي:-

الا بموافقة المحكمة أو بموافقة مسبقة من جميع الشركاء في حالة التصفية الاختيارية وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، مع من اقتراح الزميل حول الفقرة (أ) لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة على الفقرة (١) موافقة.

الفقرة (ب) موافقة.

الفقرة (ج) موافقة.

المادة ككل موافقة.

معالي رئيس المجلس

الفترة (أ) مطروحة، الاستاذ المصالحه.

السيد هاني مصالحه

شكراً معالي الرئيس

في الفترة (أ) عملية التنازل الا بموافقة مسبقة من جميع الشركاء، انا عندي هنا نوعين من التصفية:-

تصفية إجبارية، وتصفية اختيارية.

ويجب التمييز بين النوعين من هذه التصفية، التصفية الإجبارية تقوم بها المحكمة قانوناً، انا اقترح ان يتم تعديل النص بحيث يصبح على

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣٨) يترتب على المصفي التقيد بالاجراءات القانونية والعملية لتصفية شركة التضامن وفقاً لأحكام هذا القانون واي تشريع اخر يرى أنه يترتب عليه تطبيقه، بما في ذلك تحصيل الديون المستحقة للشركة، وتسديد الديون المستحقة عليها حسب الأولوية القانونية المقررة لها.	المادة (٣٨): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٣٩) أ- تتبع الاحكام والقواعد التالية في تسوية الحقوق بين الشركاء بعد انقضاء شركة التضامن ووضعها تحت التصفية، وتستعمل أموالها وموجوداتها في تسوية تلك الحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك الأموال التي قدمها الشركاء لأغراض تلك التسوية وكجزء منها وفق الترتيبات التالية: ١- نفقات التصفية واتعاب المصفي. ٢- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها. ٣- المبالغ المستحقة على الشركة للخبزينة العامة. ٤- للديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها على أن تراعى في دفعها حقوق الامتياز. ٥- الترويض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن جزء من حصصهم في رأس مالها. ب- ينال كل شريك من الربح ويتحمل من الخسارة، بما في ذلك ربح أو خسارة للتصفية حسب النسبة المتفق عليها والمحددة في عقد الشركة، وإذا لم ينص العقد	المادة (٣٩): موافقة كما وردت في المشروع

كلنا من أهلى

محكمة من المحاكم

على هذه النسبة، فيتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل منهم في رأس المال كما.	
ويقسم ما تبقى بعد ذلك من أموال الشركة وموجوداتها بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأسمالها.	

السيد عبد الباقي جمو	معالي رئيس المجلس
القروض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن جزءاً، والأصح جزءاً.	الفترة (أ) بمجملها مطروحة على المجلس؟ موافقه.
معالي رئيس المجلس	الفترة (ب) الدكتور الحاج.
قرار اللجنة حول الفقرة (ب) مع التصحيحات اللغوية؟ موافقه.	الدكتور محمد الحاج
المادة ككل؟ موافقه.	لا داعي لكلمة (كما) واقتراح شطبها وشكر أ.
	معالي رئيس المجلس
	الاستاذ عبد الباقي.

السيد المقرر

المادة (٤٠)	قرار اللجنة
على المصفي عند الانتهاء من تصفية شركة التضامن من أن يقدم لكل شريك فيه حساباً ختامياً عن الأعمال والاجراءات التي قام بها في سياق التصفية ويقدم ذلك الحساب الى المحكمة اذا كان المصفي قد عين من قبلها، ويبلغ المراقب في جميع حالات وأسباب التصفية نسخة من ذلك الحساب، للاعلان عن تصفية اشركة في الجريدة الرسمية.	المادة (٤٠): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس	اللغوي؟ موافقه.
الاستاذ حمزة منصور.	اذن الزملاء لمدة (١٥) دقيقة ارفع الجلسة، لكن ارجو من كل زميل ان يعود في تمام (الواحدة) لننجز عملنا.
السيد حمزة منصور	(رفعت الجلسة للاستراحة)
شطب حرف الجر (من) على المصلي عند الانتهاء من تصفية شركة التضامن من ان يقدم ان يقدم.	معالي رئيس المجلس
معالي رئيس المجلس	الزملاء فقط قبل ان يبدأ السيد مقرر اللجنة، من وحي ما تحدثت في هذا الصباح في قانون
قرار اللجنة حول المادة مع التصحيح	

المجالس نهار الغد لجلسة استمرارية لهذه الجلسة تبحث فقط في هذا القانون لكن سيكون لدينا غداً جلسة مع تقديري لظروف الزملاء، في الساعة العاشرة والنصف، السيد المقرر.	الشركات، نعتبر ان الجلسة مستمرة والقانون هذا يحتاج الى سرعة انجاز اقصى ما نستطيع واستغلال الايام المتبقية لاتجاز مشاريع عديدة منها هذا القانون، ارجو ان تتحملوني في دعوة
--	--

السيد المقرر

المادة (٤١)	قرار اللجنة
تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء وتدرج وجوباً أسماء الشركاء في كل منهما في عقد الشركة.	المادة (٤١): موافقة كما وردت في المشروع
أ- الشركاء المتضامنون:	
وهم الذين يتولون ادارة الشركة وممارسة أعمالها، ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.	
ب- الشركاء الموصون:	
ويشاركون في رأس مال الشركة دون أن يحق لهم ادارة الشركة أو ممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس مال الشركة.	

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول المادة بمجملها موافقه؟ موافقه.



## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٤٢) لا يجوز أن يشتمل عنوان شركة التوصية البسيطة إلا على أسماء الشركاء المتضامنين وإذا لم يكن فيها إلا شريك واحد متضامن فيجب أن تضاف عبارة (وشركاه) إلى اسمه، كما لا يجوز أن يدرج اسم أي شريك موص في عنوان شركة التوصية البسيطة، فإذا أدرج بناء على طلبه أو بعلمه بذلك، كان مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها كشريك متضامن من تجاه الغير ممن يكون قد اعتمد في تعامله مع الشركة على ذلك بحسن نية.	المادة (٤٢): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة حول المادة موافقة؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٤٣) أ- ليس للشريك الموصي أن يشترك في إدارة شؤون شركة التوصية البسيطة وليس له سلطة الزامها، إنما يجوز له أن يطلع على دفاترها وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يستوضح عن حالتها وأمورها ويتداول والشركاء الآخرين بشأنها. ب- إذا اشترك الشريك الموصي في إدارة أمورها فيكون مسؤولاً عن جميع الديون والالتزامات التي تحملتها الشركة أثناء اشتراكه في إدارتها كإنه شريك متضامن.	المادة (٤٣): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة حول المادة بمجملها موافقة؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٤٤) أ- الشريك الموصي أن يطلع على دفاتر شركة التوصية البسيطة وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يتداول مع الشركاء المتضامنين أو مع مديري الشركة بشأنها. ب- للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة التنازل عن حصته بإرادته المنفردة إلى شخص آخر ويصبح هذا الشخص شريكاً موصياً في الشركة إلا إذا وافق جميع الشركاء المتضامنون على أن يدخل شريكاً متضامناً في الشركة.	المادة (٤٤): موافقة كما وردت في المشروع

السيد عبدالرؤوف الروابدة  
نعم يا سيدي، أرجو أن أفهم لماذا تكرر الحكم في مادتين متواليتين؟  
معالي رئيس المجلس  
الدكتور الحاج.  
الدكتور محمد الحاج  
يعني أيضاً أرى تناقض بين (أ/ب) في مادة (٤٣).

معالي رئيس المجلس  
(٤٣) انتهينا فقط معالي ابو عصام حكى لغايات المقارنة، لأنه يقول لنا هل في ضرورة للمادة (٤٤) أم ليس هناك ضرورة لها.  
الدكتور محمد الحاج  
صحيح، فقط في تناقض بين (أ/ب) لابد من إزالته، في (أ) قال:-

ليس للشريك الموصي أن يشترك.  
وفي (ب):  
إذا اشترك.

## معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

## السيد عبدالرؤوف الروابدة

أرجو العوده للمادة (٤٣) ليس للنقاش فقط للقراءة:

ليس للشريك الموصي أن يشترك في إدارة شؤون شركة التوصية البسيطة وليس له سلطة الزامها، إنما يجوز له أن يطلع على دفاترها وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يستوضح عن حالتها وأمورها ويتداول والشركاء الآخرين بشأنها.  
لنقرأ المادة (٤٤):-

الشريك الموصي إلى آخر الفقرة.  
تكرر نفس الحكم الوارد فيها.

## معالي رئيس المجلس

بمعنى معالي الاخ ابو عصام انت تقارن بين (٤٣) و(٤٤) تقول ان النص لهما يكفي عن الآخر.

هذا من أعمال

فكيف يشترك وهو لا يجوز له أصلاً، لذلك يعني للخروج منها ليس للشريك في الأصل ان يشترك وهذا الاستثناء في (ب).  
معالي رئيس المجلس  
مادة (٤٣) تجاوزناها، معالي وزير الصناعة، معالي وزير الصناعة والتجارة  
يا سيدي الذي تفضل فيه معالي ابو عصام منحيج، (١/٤٤) مكرر مما ورد في (١/٤٣)، وإذا شطبنا (١/٤٤) وتكون (١/٤٣) قد عوضت عنها.  
معالي رئيس المجلس  
اطرح بداية الفقرة (٤٤/١) هناك مقترح بشطب (أ)، من يوافق على شطب (أ) من المادة (٤٤)؟ موافقة.  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
مجلس الاعيان يعرف سبب قرارنا، شطب

لأنها حكمها متضمن في الفقرة (أ) من المادة السابقة.  
معالي رئيس المجلس  
بالتأكيد معالي وزير الصناعة والتجارة سيوضح هذا في مجلس الاعيان، اطرح قرار اللجنة حول الفقرة (ب)، الدكتور ابراهيم زيد.  
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني  
في (أ) امران.

معالي رئيس المجلس  
يا سيدي شطب (أ).  
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني  
كلها، الفقرة الاولى ما فيها تكرار.  
معالي رئيس المجلس  
يا سيدي نحن في (٤٤) الفقرة (أ) شطب، قرار اللجنة حول الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٥)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
يجوز قبول شريك متضامن جديد في شركة التوصية البسيطة بموافقة جميع الشركاء المتضامنين فيها أو أكثرهم إذا جاز عقد الشركة ذلك ولا تشترط موافقة الشركاء الموصين على ذلك.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٤٥):

إذا جاز عقد الشركة ذلك، وليس إذا جاز.  
معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة حول المادة موافقه مع التعديل؟ موافقه.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ حمزة منصور.  
السيد حمزة منصور  
يا سيدي خطأ بسيط:

السيد المقرر

المادة (٤٦)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
يفصل الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة في أي خلاف يقع في إدارة الشركة باجماع آرائهم أو أكثريتها (إذا جاز عقد الشركة ذلك) على أنه لا يجوز اجاء أي تغيير أو تعديل في الأعمال التي تقوم بها الشركة الا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين.	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (٤٦):

الزميل، فإذا كان يعني: في السطر الاول في حالتين:  
اما الاجماع او الاكثرية.  
وفي قوس مفتوح، اذا جاز عقد الشركة ذلك، أي اذا جاز اخذ القرار بالاكثرية تصبح قراءة المادة كما يلي:  
اجماع آرائهم، او أكثريتها اذا جاز عقد الشركة.

معالي رئيس المجلس  
على ان يتحقق شرط ان العقد يجيز ذلك.  
معالي وزير التعليم العالي  
أي ان الاجماع يكفي في كل الحالات، والاكثرية تكفي اذا لزم عقد الشركة ذلك، هذا الذي فاهمه انا من النص.  
معالي رئيس المجلس  
الاستاذ الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده  
انا ارتاح لهذا التفسير لكن اللغة لا توحى به، اذا اردنا اللغة توحى بذلك ان نقول:-  
باجماع آرائهم او باتفاق أكثريتهم اذا جاز عقد الشركة ذلك، او باتفاق أكثريتهم اذا جاز

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ الروابده.  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
يا سيدي لقد اضافت الحكومة وهذه مادة قديمه هي المادة (٤٦) من القانون المطبق، وجاءت بنصها ما عدا:  
إذا جاز عقد الشركة ذلك، ولاحظ انها وضعت بن قوسين يفصل الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة في أي خلاف يقع في إدارة الشركة باجماع آرائهم أو أكثريتها (إذا جاز عقد الشركة ذلك):  
فإذا لم يجز ذلك عقد الشركة؟ هل معنى ذلك ان الخلاف يذهب الى المحكمة نلاحظ الحكم السابق لا دخل له بالعقدية يقول:  
يفصل الشركاء أكثريتهم او اجماعهم بأي خلاف يقع في الشركة ولماذا ورد هذا الحكم؟ انا اسأل ما هي الحكمة فقط.

معالي رئيس المجلس  
الدكتور عبدالله النصور.  
معالي وزير التعليم العالي  
أمل سيد يان اكون فهمت استفسار معالي

هذا من الأعمال

عقد الشركة ذلك، هذا الفاصل يجعل اجازة العقد للاكثرية فقط ولا تصرف للاجماع، ويغير ذلك ستعني امراً آخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ خليل حدادين.  
السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس  
الحقيقة انا مع ابو عصام ولذلك اقترح شطب الا اذا اجاز عقد الشركة ذلك، لان الشركاء اذا اكثريتهم يحلوا خلافهم خليفهم يحلوا خلافهم، والنقطة الثانية جاء في آخر المادة: لا يجوز اجراء أي تغيير أو تعديل في الاعمال التي تقوم بها الشركة. والصحيح والتي درجت عليه كل الناس: لا يجوز اجراء أي تغيير أو تعديل في غايات الشركة. كلمة غايات الشركة هي اعم ومستعملة اكثر في قانون التجارة وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف.  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
او باتفاق اكثريتهم اذا اجاز عقد الشركة ذلك.

معالي رئيس المجلس  
من يوافق على هذا الاقتراح؟ موافقه.  
هناك اقتراح اخر بأن تستبدل كلمة الاعمال بكلمة غايات الشركة، من مع الاقتراح؟ موافقه.  
قرار اللجنة حول المادة مع التعديلات؟  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
نلاحظ أي تعديل أو تغيير في الغايات التي تقوم بها الشركة، كلمة الغايات هل ترتبط بتقويم، ارجو ان تعرف النص ما هو لانه راح نفع مع مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس  
اصبح الان أي تغيير أو تعديل في غايات الشركة الا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين اذن بعد التعديلات على النص هل يوافق المجلس؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٤٧)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
لا تفسخ شركة التوصية البسيطة بافلاس الشريك الموصي او اعساره او وفاته او فقدان الاهلية او اصابته بعجز دائم.	المادة (٤٧): موافقة كما وردت في المشروع	

اصل سيدي المطبق حالياً، وهو لا تفسخ شركة التوصية البسيطة بافلاس الشريك الموصي ولا تسمع منه الدعوى بطلب فسخها، هكذا كانت، الاضافة التي جاءت لا تفسخ شركة التوصية

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
ايضاً لا تسمع الدعوى بطلب فسخها، هذه المادة لها

البسيطة بافلاس الشريك الموصي او اعساره او وفاته او فقدان الاهلية او اصابته بعجز دائم. فاضيفت هذه الامور جميعاً، لماذا اضيفت: مع انها لا تضيف حكماً جديداً. وشطب عبارة: ولا تسمع منه الدعوى بطلب فسخها، لماذا تمت الاضافة؟ ولماذا تم الشطب؟ وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي عبدالله النصور.  
معالي وزير التعليم العالي  
سيدي اولاً هذه المادة عدلت لتدارك تراكم قضايا نشأت عن عدم معالجة هذه الحالات، النص الجديد يعطي عدة احتمالات:-  
الاحتمال الاول:-  
ان يقلس الشريك الموصي.  
يعني الذي له مقدار من راس المال ومسؤوليته، بمقدار راس المال فقط ولا تتعدى الى امواله الاخرى.  
او اعساره.

أي ان الافلاس واقل منها حالة الاعسار وكثير منها حالة الوفاة وكثير منها حالة فقدان الاهلية او الاصابة بعجز دائم، كل هذه لا تفسخ شركة التوصية البسيطة، بل يحل ورثته في حالة الوفاة ويبقى هو في حالة العجز او في حالة فقدان الاهلية او ما شابه ذلك. ولذلك هذه المادة هي لتدارك الحالات التي نشأت بعد التطبيق في عام ٨٩.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ الروابده  
السيد عبدالرؤوف الروابده  
المنطق الذي يتكلم فيه معالي ابو زهير منطق صحيح، بس ما هو علاقته بالحكم القانوني؟ المادة جاءت تتحدث عن الافلاس وهو انتهاء القدرة المالية للشخص انها لا تفسخ الشركة، ما دخلها بالاعسار؟ ما هي العلاقة بين الاعسار وبين الشريك الموصي مسؤوليته بمقدار مساهمته.

الوفاء لها احكام، قال:  
اذا توفي الشريك، هكذا يتم التعامل.  
فقدان الاهلية  
هذا شريك موصي فقط بمقدار مسؤوليته.  
ما العلاقة بين اهليته وفسخ الشركة، لاحظ اننا لا نتكلم عن اسهمه نحكي عن انهاء حياة شركة، ما هي العلاقة بينها وبين ان الشريك الموصي اصبح فقيراً، او الشريك الموصي فقد الاهلية، فاقد الاهلية له وصي، او اصابته بعجز دائم، يعني اذا رجليه الاثنين تقطعوا ما هي علاقة بينها وبين مساهمته؟  
انا اقول ان ما تقولونه منطق لكن ليس له علاقة بالتشريع، كمن يسأل اذا كان قطار يسير بسرعة (٤٠) وانا راكب فيه كم عمري؟ معلومة السؤل صحيح بس ما له علاقة ببعضه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، الدكتور عبدالله النصور.



هذا من العمل

معالي وزير التعليم العالي

سيدي هذا هو القانون الخاص بما يتعلق بأنواع الشركات، لا يوجد في الدولة أي قانون خاص يتعامل بالشركات التوصية البسيطة والشركات التضامن وشركات المحاصة وكل أنواع الشركات التي ستأتي بهذا القانون إلا في هذا القانون، فهو قانون خاص بالنسبة لمجمل التشريع المطبق في المملكة ولذلك لا بد من النص على كل الحالات التي يمكن أن يتعرض لها الشريك الموصي أي الشريك مسؤوليته فقط بمقدار حصته، والحالات الممكنة هي التالية:-

الافلاس: لا يعني فسخ الشركة.

الاعسار: لا يعني فسخ الشركة.

هكذا تقول المادة.

الوفاة: لا تعني فسخ الشركة.

فقدان الشهية: لا يعني.

الاصابة بعجز دائم: لا يعني فسخ الشركة.

الذي يجري إذن في هذه الحالات:

في حالة الوفاة الورثة

في حالة فقدان الاهلية: الشخص الذي يستند

اليه متابعة اموال هذا الشخص او ممتلكاته.

هذا التدارك الفراغ قانوني ما كان يعالج في

أي تشريع آخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً السيد المقرر.

السيد المقرر.

شكراً معالي الرئيس

هذه المادة تمثّل عن حقيقة هي شركة

التوصية البسيطة: لكن يجب أن تكون شركة

التوصية البسيطة تتكون من الشركاء المتاضمنون والشركاء الموصون هذه المادة جاءت تتحدث عن الحالات التي قد يتعرض لها الشريك الموصي، والتي هي مثلاً: الاعسار، او الوفاة، او الافلاس، او فقدان الاهلية.

هذه الامور جميعها او بعضها قد يؤدي الى خروج الشريك الموصي من الشركة، جاءت هذه المادة لتؤكد بأن خروج الشريك الموصي من الشركة لاي حال من هذه الاحوال سواء اكان الافلاس او الاعسار او الوفاة او فقدان الاهلية او الاصابة بعجز دائم، لا تؤدي الى فسخ الشركة، لان الشركة تتكون من شركاء متضامنون وشركاء موصون، كما ان هذا الشريك الموصي كما نصت للتعريف عليه:

لا يحق له دون ان يحق لهم ادارة الشركة او ممارسة اعمالها.

هو شريك موص، فجاءت هذه المادة لتوضح هذا الأمر.

معالي رئيس المجلس

الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو

شكراً معالي الرئيس

انا اعتقد بأن اعتراض أبي عصمان كان وارداً لو

كان النص تنسخ الشركة اذا اصيب الشريك

بافلاس الى اخره، لكن هذه كلها نواحي سلبية

تحول دون فسخ الشركة في هذه الحالات، لان

هذه الحالات لا تضع حق الانسان الذي يصاب

بمرض، ففي هذه الحالة لو استمعنا الى هذا

القول وشرعنا هذا التشريع لكانت غرضنا على هذا

الانسان المصاب بمصيبة اخرى وهو فسخ الشركة، اذ لك النص لا غبار عليه، لكن في هناك خطأ ولا اريد ان يمر على هذا المجلس وهو:-

لا يجوز اجراء أي تغيير او تعديل في الاعمال التي تقوم بها.

والمقترح:

الغايات، الاعمال هي التي تؤدي الى.

معالي رئيس المجلس

هذا في أي مادة؟

السيد عبد الباقي جمو

الفقرة التي قبل هذه المادة، والتي صوت عليه هذا المجلس وهذا خطأ، الغاية والاهداف: هي غايات واهداف يتوصل اليها العامل عن طريق العمل.

معالي رئيس المجلس

تجاوزناها يا سيدي.

السيد عبد الباقي جمو

انتم وضعت الغايات وهذا لا يجوز، لغة لا يصح، لان الغاية لا يعمل والهدف لا يعمل، انما يعمل للوصول الى الغاية والى الهدف، العمل هو ما يؤدي الى الغاية او الهدف.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حدادين.

الاستاذ خليل حدادين

حتى نخرج من كل الاشكالية الذي قاله اخي

ابوعصام وهو:

لا تنسخ شركة التوصية البسيطة لخروج

الشريك الموصي.

معالي رئيس المجلس

شكراً معالي الرئيس.

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع هذه المادة لا تنصب على الخروج،

تنصب على أي شخص موصي افلس في هذه

الشركة، فافلاسه او تأثيره باعمال اخرى حتى لا

تمت الى الشركة بصله، لا يؤثر على هذه

الشركة، لذلك يجب ان لا تنسخ واذا كانت هذه

وارده في مواد اخرى وارجو ان يكون ايضاً في

المستقبل اذا كان هذا الوضع وارد في مواد

اخرى وارجو ان يكون ايضاً في المستقبل اذا

كان هذا الموضوع وارد في مواد اخرى في

قوانين اخرى، لا مانع من التزويد في هذا

المشروع لان مشروع خاص بالشركات وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، قرار اللجنة مطروح على المجلس

الكريم؟ موافقه.

محكمة من المحاكم

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٤٨) تطبق على شركة التوصية البسيطة الأحكام التي تطبق على شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات والأمور التي لم يرد عليها النص في هذا الباب.	المادة (٤٨): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة حول المادة موافقة؟ موافقة.  
السيد ذيب انيس  
في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٣٠)  
إذا كان بعين ورثة الشريك المتوفي قاصراً  
وفالداً للأهلية القانونية فينضم إلى الشركة بصفة  
شريك موصي.  
يعني قاصر عليه وصي.  
معالي رئيس المجلس  
باعترادي مختلف عن ما قصدت شيخ ذيب.  
السيد ذيب انيس  
الوصي ماله ذكر هنا في تصرف الموصي.  
معالي رئيس المجلس  
السيد المقرر.

السيد المقرر  
الشريك الوصي ورد تعريفه في المادة (٤١)  
الفقرة (ب):  
وهم شركاء موصون يشاركون في رأس  
المال للشركة دون أن يحق لهم إدارة الشركة  
وممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولاً عن  
ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار  
حصته في رأس مال الشركة.  
طبعاً بعد ما تكلمت المادة أن شركة التوصية  
البسيطة تتألف من:  
الشركاء المتضامنون، الشركاء الموصون.

معالي رئيس المجلس  
المادة التي تليها.

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
الباب الثالث شركة المحاصة	
المادة (٤٩) أ- شركة المحاصة شركة تجارية تتعدد بين شخصين أو أكثر، يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على أنه يجوز إثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الإثبات. ب- لا تتمتع شركة المحاصة بالشخصية الاعتبارية ولا تخضع لأحكام واجراءات التسجيل والترخيص.	المادة (٤٩): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس  
الفقرة (أ) الاستاذ حدادين.  
السيد خليل حدادين  
شكراً معالي الرئيس  
حقيقة هذا النوع من الشركات مش نازل لي  
من الزور ابدأ، لأنه شريك ظاهر وشركاء  
مخفيين، يعني هي المادة التي تسمح للمحامي  
التي نقابته تمنعه من العمل التجاري أن يدخل  
شريكاً مع واحد ظاهر، هي التي تسمح للوزير  
الذي يمنعه القانون من الاتجار بالدخول بشركة  
مع شريك ظاهر شطب شركة المحاصة من  
القانون لأنها مجال للتهرب والتهريب.

معالي رئيس المجلس  
الدكتور محمد الحاج  
الدكتور محمد الحاج  
طالما أن شركة المحاصة لا تتمتع بالشخصية  
الاعتبارية ولا تخضع لأحكام اجراءات التسجيل

والترخيص، فلماذا ندرجها شركة ضمن انواع  
الشركات التي نص عليها هذا القانون.  
معالي رئيس المجلس  
معالي وزير الصناعة.  
معالي وزير الصناعة والتجارة  
سيدي هذا النوع الشركات موجود في كل  
قوانين في العالم، وموجود في القانون المعمول  
به حالياً القانون المؤقت ولم تأتي بشيء جديد،  
وهذا النوع من الشركات موجود، وأرجو أن  
يستقر في القوانين والتشريعات وأن تبقى على ما  
هي وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، الاستاذ هاني مصالحة.  
السيد هاني المصالحه  
شكراً معالي الرئيس  
في الواقع توضيحاً لشركات المحاصة:-  
شركات وهمية غير مسجلة ولا تخضع

للتسجيل نهائياً وهذا النوع من الشركات الشخص الذي يتعامل معها يجوز له ان يثبت ان هؤلاء الاشخاص كانوا يعملوا مع بعضهم البعض بشركة ظاهراً منها احد الاشخاص الذي يعمل معه، وبالتالي هي نوع من الشركات الوهمية، وقد تكون قريبة من شركات الاحتيال وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور السور.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي الغموض الذي يحيط بهذا الفصل كله ناتج من ترتيب المواد، حتى يفهم القاريء ما هي شركة المحاصة، لو بدأنا بمادة (٥١) هي التي توضح قبل المادة (٤٩) المادة (٥١) نقول: ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي يتعامل معه في شركة المحاصة، فاذا اقر الشركاء فيها بوجود الشركة او صدر عنهم ما يدل للغير على وجودها بين الشركاء جاز اعتبارها شركة قائمة فعلاً.

شركة المحاصة هي بالشكل التالي:-

إذا واحد يتعامل مع السوق بصفته الفردية او دون أي اعلان عن من يمثل، ولم يسجل شركة في وزارة الصناعة والتجارة وتبين فيما بعد ان له شركاء، اذ اختار هؤلاء الشركاء ان يعترفوا بشراكتهم اذا هم اختاروا ذلك، فهي تعتبر شركة وتعامل بهذا القانون وكأنها شركة وتطبق عليها كل اصول هذا القانون، لماذا نقول؟  
حال اعتبارها شركة قائمة فعلاً وأصبح

الشركاء مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن. يعني لا تعتبر لها شخصية اعتبارية انما هي شخص الا اذا تبين فيما بعد ان هناك شركاء اعترفوا بالشراكة، وهذا النوع من الانشطة موجود ومنتشر كثيراً، واحد يعصر زيتون، واحد يبيع فخار واحد يبيع سكر، واحد يبيع كاز، انت لا تعرف اذا له شركاء، قانونياً هذا اللي يبيع كاز على ككب يعتبر شخص وليس له أي صفة أخرى، اللهم الا اذا اعترف اخرون امام القضاء انهم شركاء، وهذا النوع من الشركات منتشر، والغاية من القانون على قلة اهمية هذا النوع من الشركات يحجب بحق كثير من المشاهمين والذين يتعاملون مع هذه الشركات الغاء هذا الفصل من القانون وهو فصل غير مهم ولنا اعتراف بهذا، ولكنه ضروري في حالات نادرة جداً كالتى وصفت، حين يبين شراكة ليست معلنة ولا معروفة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده

هو ذكاء الاخ خليل يا سيدي انه جعلنا بالاول، ان هذه الشركة اللي بدها تصوير بين وزير بده يخبي حاله مع واحد ثاني، هذا الرجل ان اراد ان يفسد، ليس هذا هو مسربه الذي سيجده، مش هذا كثير اللي يدخل في شركة محاصة ليضع معاه (نصف) مليون أو (مليون) دينار ومخبيه، ذلك له اسلوب آخر.

نحن نتكلم عن الشركة الفعلية، قد يكون

حلت المشكلة التي اشار اليها الاخ ابو عصام، وانما هي في حالة واحدة اذا اعترف الشركاء المخفيون ان لهم ضلعاً في هذه الشركة، عندئذ يمكن ان يتقاسموا الخسائر التي يمكن ان تقع وبالتالي هي تحفظ حق بعض الناس الاخرين اللي بيعملوا عقود مع هذه الشركة، وفي حالة الاعتراف سواء كان مسجله رسمياً او غير مسجلة قانونياً او غير قانونية وهي محولة في حالة الاعتراف سيتضامن مع شريكهم هذا وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، المادة واضح فيها ما هو المقصود من مدار النقاش، واعتقد ان هذا التوضيح يكفي اللي تم لغاية الان.

قرار اللجنة على الفقرة (أ) موافقه؟ موافقه.

قرار اللجنة على الفقرة (ب) هل يوافق

المجلس؟ موافقه.

المادة ككل؟ موافقهز

شخص يعمل تاجر وليس لديه مال كافي للقيام بعمله، احياناً يتفق على رأي ابي زنت مع شكلى او ارملة او مطلقه معها قرشين، تدفع هذه القروش اليه ليتاجر بها، الخوف هو على حقوقها وعلى حقوق الاخرين، في أي وقت يدعي انه مالك شيء عند تستطيع اثبات بانها شريكه بجميع طرق الاثبات، ولذلك لنتنبه الصيغه في القانون، يعني ليست بحاجة الى عقد شراكة بينها وبينه، تستطيع ان تأتي بادلة وقرائن تثبت بانها شريكة لحفظ حقوقها، هذه من اشراكات الفعلية القائمة والموجوده، وهذه النصوص لحماية حقوق مثل هؤلاء الشركاء البسيطيين وخاصة في القرى والارياف وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الدكتور الحاج.

الدكتور محمد الحاج

انا اعتقد ان النصوص التي بين ايدينا ما

السيد المقرر

المادة (٥٠)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
لا يعتبر الشريك غير الظاهر في شركة المحاصة تاجراً الا اذا قام بالعمل التجاري بنفسه.	المادة (٥٠): موافقة كما وردت في المشروع	

معالي رئيس المجلس

لقرارمطروح على المجلس؟ موافقه



هذا من المجلد

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٥١) ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه في شركة المحاصة، فإذا أقر الشركاء فيها بوجود الشركة أو صدر عنهم ما يدل للغير على وجودها بين الشركاء جاز اعتبارها شركة قائمة فعلاً، وأصبح الشركاء فيها مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن.	المادة (٥٠): موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

الاستاذ مصالحة.

السيد هاني مصالحة

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي مجرد تساؤل المادة (٥١) تتناقض مع المادة (٤٩)، هنا اشترطت المادة اقرار الشركاء بوجود الشركة، بينما المادة (٤٩) تركت حرية اثبات وجود الشركة بالبينات على اطلاقها، التناقض هذا وأنا اطلب من وزير الصناعة والتجارة ازالته وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

شكراً معالي الرئيس

التي في المادة (٤٩) يختلف عن المادة (٥١)، المادة (٤٩):  
يجوز اثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الاثبات.  
يعني هذه الميزة اعطيت لاي شريك في الشركة ان يثبت انه شريك للآخر بكافة طرق الاثبات.

اما المادة (٥١) فهي تتعلق بعلاقة الشركة مع الغير، فلا يجوز للغير ان يدعي على الشركاء الاخرين غير الشريك الظاهر الذي تعامل معه الا اذا اقر الشركاء بوجود هذه الشركة فعلاً، وهذا للفرق سيدي.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده

هذه مادة قديمة جرى بها تغيير بسيط غير المعنى كاملاً، المادة كانت تقول يا سيدي: ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك التي تعامل معه في شركة المحاصة، لحد هنا كل شيء مثل بعضه.

فاذا اقر احد الشركاء فيها بوجود الشركة او صدر عنه ما يدل للغير على وجودها، اكمل.  
الحكم الجديد الذي جاء شطب غير احد، صارت: اذا اقر الشركاء جميعاً في حين ان من مصلحتنا ان نستخدم اقرار احدهم ليثبت الامر على الكل يعني يثبت قيام الشركة اي واحد فيهم، من هنا انا اقول لو جاء احد الشركاء وقال هذه شركة بيننا وثبت ذلك بمختلف طرق الاثبات،

السيد عبدالرؤوف الروابده

نقطة نظام ان المعلومة التي اوردها معالي الوزير مجزؤه، انا لم ادخل في موضوع ان الاقرار يستطيع ان يشمل الاخرين، ارجو ان يقرأ بند المادة:  
فاذا احد الشركاء اقر جاز، وجاز سلطة محكمة.

بمعنى اخر لو جاء عبدالرؤوف واعترف انه شريك ومعه ثلاثة اخرين هذا لاينصرف اقرار الا اذا اقرته المحكمة، سيدي الرئيس عجز المادة يقول:

جاز.

بمعنى ان المحكمة تزن هذه القرائن والادلة فتقرر ان اقراره صحيحاً للاخرين ام لا، هذا الذي قلته ومع ذلك اللي بدكم اياه اعملوه.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جمو

شكراً معالي الرئيس

الواقع هذه المادة بحاجة الى صياغة جديدة، فلو اعتبرنا ان كلمة احد سابقة طباعة، فإن المادة تلزم كل الشركاء باقرار شريك واحد انهم شركاء، ولذلك اعادة الصياغة بحيث يقول:  
واصبح الشريك المقر فيها مسؤولاً تجاه ذلك الغير بالتضامن فاذا اقر واحد او اقر الجميع، انما عندما يقول المقر يشمل كل من اقر من الشركاء، فلذلك هذه الصياغة يجب ان تكون كاملة.

تأتي ونقول لا نعترف بها شركة، لازم يقرروا جميع الشركاء، وجاب لي واحد الاثباتات انه هو وغيره شركاء في هذه الشركة، وقلبته المحكمة بجميع طرق الاثبات، هنا جاءت المادة لتلغي حق المحكمة بالبحث الا باقرار كل الاسماء ان الشركة قائمة.

من هنا انا اتمنى على الحكومة ان تدلني على المنطقة التي ادى الى تغيير.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

يا سيدي ابوعصام يعلمنا في القانون، الاقرار حجة قاصرة على المقر، لا يجوز اني انا اقر على نفسي وايضاً لزم الاخرين باقراري، يعني مجرد اني ان فلان شريك معي صار هذا اثبات كافي لاني شريك، اما اذا ثبت في الحالة الاولى، التي هي حالة المادة (٤٩) انه صار بين الشركاء اثبات ان هذه اشراكة قائمة، تقوم الشركة ولا حاجة لاستعمال المادة (٥١)، لكن اللي يطرحة ابوعصام في موضوع اقرار لشركاء او اقرار احد اشركاء موضوع اخر بس مش هذا طريقته، يعني ليست طريقة انه اذا اقر احد الشركاء بوجود الشركة فينسحب هذا الاقرار على الاخرين، لايجوز ان يسحب هذا الاقرار على الاخرين، لان القاعدة الاصلية ان الاقرار حجة قاصرة على المقر وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، نقطة نظام الاستاذ الروابده.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة

سيدي اعتقد ان ما ذهب اليه معالي ابو عصام صحيح، وهو اذا اقر احد الشركاء كما كانت قبل قليل اعتقد انها سقطت سهواً، اما موضوع ان الشركاء جميعاً مسؤولين بالتضامن فيجب ان تبقى لان الشركاء يصبحون كشركاء تضامناً، نذهب بوضع اضافة بعد اقر الشركاء تصحيح:- اقر احد الشركاء.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع هاذ النص لا يختلف عن نص القانون المؤقت السابق، ليس على النص السابق أي تعديل، لدي النص السابق والنص الاخير ليس عليهم أي تعديل.

معالي رئيس المجلس

لدي اقتراح على المادة وهو اذا اقر احد الشركاء او صدر عنه، من مع هذا الاقتراح؟ موافقه.

هناك اقتراح باستبدال كلمة الشركاء فيها مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن بالشريك المقر فيهم من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

من مع قرار اللجنة مع التعديل التي اقر؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٥٢)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
يحدد عقد شركة المحاصة حقوق الشركاء في الشركة والالتزامات المترتبة عليهم تجاه الشركة وتجاه بعضهم بما في ذلك كيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم.	المادة (٥٢): موافقة كما وردت في المشروع	

معالي رئيس المجلس

من مع قرار اللجنة حول المادة؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٥٣)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٥٣): موافقة كما وردت في المشروع	الباب الرابع الشركة ذات المسؤولية المحدودة	
المادة (٥٣)	أ- تتألف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخصين أو أكثر، وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مالها. ب- يجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على تسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة تتألف من شخص واحد. ج- اذا تولى أي شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة فتنقل حصته الى ورثته ويطبق هذا الحكم على الموصي لهم بأي حصة أو حصص في الشركة.	

معالي وزير الصناعة والتجارة

شكراً سيدي

نتيجة للمارسة ونتيجة للخبرة العملية للتعامل مع هذه الشركات بأن موضوع (٥٠) ليس مهماً، حيث ان في كثير من الاحيان دخلوا ورثة في الشركة واصبحت الشركة معظمها (١٠٠) او (١٥٠)، فعملياً الشركة المساهمة الخصوصية لها طبيعة معينة تختلف عن المساهمة العامة، نحن نرى لا يوجد أي داعي ان يكون هناك حد اعلى، يعني لو كان (٥١) لا تصبح شركة؟ فلتكن الشركة مفتوحة بـ (١٥٠ و ١٧٠ و ٨٠)، لان الان والشركات المساهمة الخصوصية معظمهم الان اصبحت باعداد كبيرة تفوق (١٠٠ و ٢٠٠)، فقط عملية تسهيل للناس وفتح المجال وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين.

معالي رئيس المجلس

الفقرة (أ) مطروحة، الاستاذ الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده

اتمنى على الحكومة المؤقتة ان تأخذنا بحملها اننا ننتسأل ولا نفرض، القانون المطبق كان يضع حداً ادنى للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة شريكين والحد الاقصى (٥٠)، والفلسفة التي كانت في ذلك الوقت ان الشركة اذا كبرت، لتتحول الى شركة مساهمة عامة حتى يسهم اكبر عدد من المواطنين في ذلك، جاء القانون الحالي المقترح مخالفاً للقانون القديم فالغى السقف، الحد الاقصى (٥٠)، لنا لا اعتراض لدي لكنني اريد ان افهم الحكمة وراء ذلك وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الصناعة والتجارة.



السيد خليل حدادين

ان ما قاله معالي الوزير مقبول بالنسبة للحد الأقصى، لكن كلمة شركة مفهوم في العربي أكثر من واحد، كيف يعني يمكن ان يملكها واحد واسمه شركة، انا اكلم في (ب).

معالي رئيس المجلس

الفقرة (أ) مطروحة وقرار اللجنة موافق؟ موافقه.

الفقرة (ب) مطروحة، الدكتور الحاج نفسر تسأل الاخ خليل حدادين، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده

علاوة على ان المنطق يخالف هذه التسمية انها شركة واحد، واذا نتذكر في التوصية: قلنا اذا بقي واحد بعد ما ماتوا الشركاء الآخرين او انسحبوا، ينتظر ثلاثة اشهر واذا ما اضاف احد تنفسخ الشركة.

جننا من جديد هنا واقمنا الشركة بالواحد، اذن ذلك لماذا منعناه؟ ما دام صارت الشركة من واحد لماذا منهظ هذا الأمر الاول.

الاعتراض الثاني اننا اطلقنا يد الوزير، يجوز للوزير، ولم نحكمه بمبررات ولكن قلنا بناء على تنسيب مبرر، من يقول ان هذا التنسيب لامبرر، او تنسيب ليس مبرر؟

يعني اصبحت هناك سلطة مطلقة بيد وزير، اني قول:

هذا يرث وهذا لا يرث.

ونحن نطالب بالشفافية بأن يرث الجميع او

يحرم الجميع وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الشيخ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جمو

شكراً معالي الرئيس

بغض النظر عن التناقض في واد القانون، عندما نقر هذه الفترة (ب) فكلمة شركة لا تطلق على شخص واحد، الا اذا كانت معه جنيه، هذه الشركة تكون بين اثنين فأكثر، ولا يجوز اعطاء الوزير حق تسمية الفرد شركة وهذا تناقض.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحه.

السيد هاني مصالحه

شكراً معالي الرئيس

في الواقع ان الشركة من شخص واحد يتناقض مع المفهوم العام للشراكة، لذا اقترح شطب الفقرة (ب) من هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة

سيدي بداية هناك كثيرون من قوانين الشركات في دول العالم المختلفة، تجب ان تكون الشركة ذات مسؤولية محدودة او شركات ذات طبيعة اخرى لملكية شخص واحد، يعني لم نأتي بجديد ولكن ما هو جديد في هذا القانون انه اجاز بالنسبة للقانون القديم لم يجز ذلك، بل هذا القانون اجاز، والسبب:

اولاً: اننا نحاول ان نعطي شفافية وارجحية للناس، هي في الماضي كان في شركة تاخذ

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس

يا سيدي الاحكام في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تختلف عن احكام شركة التضامن، شركة التضامن لا يجوز ان تقوم من شخص واحد لان شركاء شركة التضامن ملاحظون باموالهم الخاصة فيما يتعلق بالتزامات الشركة وحقوقها وديون الغير عليها والتزامات الغير، في الشركة ذات المسؤولية المحدودة فقط انت مسؤول كشريك فيما يتعلق بنسبة راسمالك في هذه الشركة، هب ان شخصاً عنده اموال كثيرة ويريد ان يعمل في كذا قطاع، ويريد ان تكون الاموال مثلاً في القطاع الفندقية، بده يخلني مسؤوليته محدودة ف هذه الاموال، ليس في كل امواله الخاصة، فلا مانع من تسجيله كشركة لكي تكون مسؤوليته محدودة تجاه امواله في هذا الموضوع، ولتوضيح لانها محدودة المسؤولية يريد ان يكون مسؤول فيما يتعلق براسمال هذا المشروع فقط لاغير، ولذلك لا مانع ان كانوا اثنين او ثلاثة او واحد ما دام مسؤوليتهم محدودة في راسمال الشركة، فما المانع ان تكون من واحد او اثنين او من ثلاثة، ثم هذا لا يلغي، يعني الفقرة (ب) هي استثناء للفقرة (أ) بالنسبة لملاحظة الدكتور عويضة، هي استثناء انه يجوز للوزير ان يوافق بناء على تنسيب مبرر. ثم فيما يتعلق بالشفافية، اعتقد ان قرار

(٩٩٪) او شخص يأخذ (٩٩٪) من شركة و (١٪) يضع واحد ثاني معاه سورياً.

نحن الان نقول ما في داعي لذلك، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار اذا فرضنا شركة مرسيدس تريد ان تفتح مصنع في الاردن، وتريد ان يكون هذا المصنع بالكامل ملك لها، فلماذا لا يتم ذلك؟ واذا جاء بنك الوطني السعودي يريد ان يشتري شركة انتركونتينتال بالكامل، لماذا نقول له هذا لا يجوز؟

هذا في حالات معينة مبررة لها جدوى اقتصادية تشجع الاستثمار وتشجع على تسهيل امور الناس، يجوز للوزير ذلك وهذا ما ذهبت اليه الحكومة في هذا المجال وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة

يا سيدي اذا جاز تفسير معالي الوزير فهذا يتناقض مع (أ)، وفي الوقت الذي عرفت الشركة المحدودة المسؤولية بأنها تتكون من (٢)، هذا ينبغي ان يعدل اذا ذهبنا الى ما ذهب اليه الوزير وبالتالي يمكن ان يقال:-

تتكون من (١) فأكثر.

لنفلي (أ) عن (ب) اذا ذهبنا ما ذهب اليه الوزير وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير العدل.



هذا من المجلد

الوزير في هذه الحالة سلباً أو إيجاباً خاضع للطن لدى محكمة العدل العليا، وغير محصن من أي تحصين وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة

شكراً معالي الرئيس

التفسير الذي ذهب إليه معالي وزير الصناعة والتجارة بان مرسيدس او بنك الاردن والخليج انو كرنديز او أي بنك، هو يتكلم عن شخص طبيعى والا عن شخص معنوي، اذا كان الكلام عن شخص معنوي فهو ليس شخص بالمفهوم الذي ذهب له المشرع هنا، اذا كان المقصود شخص معنوي نعم يجوز ليك ان يمتلك بنكاً كاملاً او شركة كاملة، ومرسيدس لما تفتح مرسيدس ليس فرداً زواتما شخص معنوي، شركة ومؤسسة بهيئة عامة واعداد كبيرة جداً قد تكون فيها هنا الذي نريد ان نقوله اذا طلقنا مفهوم الشركة، ان الشركة كل مؤسسة او هيئة تعمل بعمل او نشاط تجاري، اطلقنا هذا التعريف يمتلكها فرد او شخص طبيعى او اكثر، عندئذ نسير ضمن هذا المفهوم، لك لا يستوي

مفهوم الشراكة مع مفهوم شخص واحد، اذا تكلمنا عن شركة لابد ان يكون هناك اكثر من طرف في هذه الشركة، فلذلك انا لست مع الفقرة (ب) ولا يوجد أي مبرر اطلاقاً لوجودها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، اعتقد اننا بحثنا في الفقرة (ب) ما يكفي وهناك مداخلات، هناك اقتراح بشطبها وفي قرار اللجنة.

اطرح بداية شطب الفقرة (ب)، من مع شطبها؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام

(١٤) من (٤٢).

معالي رئيس المجلس

من مع قرار اللجنة حول الفقرة (ب)؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام

(٢٢) من (٤٢).

معالي رئيس المجلس

اطرح الفقرة (ج) على المجلس موافقه؟ موافقه.

المادة ككل؟ موافقه.

معالي رئيس المجلس

الدكتور الحاج.

الدكتور محمد الحاج

انا افهم انه لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح اسمها للاكتتاب العام، لكن زيادة رأي المال، ما هو المانع من زيادة راس المال للشركة محدودة المسؤولية؟ او الاقتراض بهذه الطريقة؟

المادة (٥٤)	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
يحدد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالدينار الأردني، على أن لا يقل عن ثلاثين ألف دينار مقسماً الى حصص متساوية قيمة الحصة الواحدة دينار واحد على الأقل غير قابلة للتجزئة، على أنه اذا تملكها أكثر من شخص واحد لي سبب وجب على الشركاء فيها اختيار واحد منهم ليمثلهم لدى الشركة، فإذا لم يتفق الشركاء أو لم يوافقوا على ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اشتراكهم في الحصة فيمثلهم اشخص الذي يختاره من بينهم مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.	المادة (٥٤): موافقه بعد تعديل المادة بحيث تصبح المقدمة فقرة (أ) واضافة فقرة بالنص على النحو التالي: ب- (لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها للاكتتاب العام أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض بهذه الطريقة ولا يحق لها اصدار اسهم أو اسناد قرض قابل للتداول).	

اما قضية زيادة راس المال فهذا لا يجيز زيادة راسم المالن فانا عندي شركة بـ (ستين) الف مثلاً، لو زدنا رأسمالها الى (٧٠) وهذا حاصل، ما الذي يمنع ذلك؟ نريد توضيح.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر.

السيد المقرر

يا سيدي هذا النص الذي وضعتة اللجنة لا يمنع من زيادة راس المال ولكن حتى طريقة

زيادة رأس المال، بأنه لا يتم زيادة رأس المال من خلال طرح حصص الشركة للاكتتاب العام، يعني يتم زيادة رأس المال بطريقة غير طريقة طرح الاسهم للاكتتاب العام كما هو في الشركات المساهمة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحة

السيد هاني مصالحة

شكراً معالي الرئيس

الواقع بالنسبة لقرار اللجنة اقترح شطبها والإبقاء على المادة الأصلية، وذلك ان منع الاقتراض يعيق عمل الشركات، والشخص الذي يرغب ان يقرض شركة من الشركات، راح يكون مطلع الى وضع هذه الشركة ونوعية هذه الشركة، وهذا القيد سيؤدي الى دمار الكثير من الشركات اضافة الى ان سوق المالي وفق احكام القانون لا تجوز طرح اسهم مثل تلك الشركات للاكتتاب العام، لذا اطلب التصويت على المادة الأصلية وشطب قرار اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي ما دام الاخ المحامي سعادة النائب  
فهمها بهذا الشكل، فلا بد ان اللغة لا تعبر عن  
المعنى المقصود، التي قصده اللجنة الكريمة  
وانا اؤيدها فيه، نقول:

لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة  
 طرح حصصها للاكتتاب العام.

هذا هو المبدأ، وتريد اللجنة ان تقول:  
ولا يجوز لها زيادة راسمالها عن طريق  
الاكتتاب العام، ولا يجوز لها ان تقترض (هكذا)  
تريد اللجنة ان تقول) عن طريق الاكتتاب العام.  
طبعاً يحق لها ان تقترض، ويحق لها ان تزيد  
راسمالها بين الشركاء لم تقصد اللجنة هذا الذي  
فهمه الزملاء الذين تحدثوا، وإذا صح تفسيري  
هكذا فيكون النص اقترحه كما يلي معالي  
الرئيس:

لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها للاكتتاب العام أو زيادة رأسمالها بالاكتتاب العام أو الاقتراض بهذه الطريقة.

او نكرر كلمة الاكتتاب العام، هذا هو الذي قصدته اللجنة، وما قصدته صحيح، التصويت لغوى سيدي الرئيس.

**معالي رئيس المجلس**

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده

شكراً معالي الرئيس

القانون هو فلسفة الحكومة، هذه المادة لم تأتي من الحكومة بثأراً سيدي الرئيس وأرجو من معالي وزير الصناعة إذا سمح ان يسمعي اذا حسب لنا القصد الفقرة (ب)، هذه كانت ماده لم تحتها اللجنة المالية تحقاً هذه كانت المادة (٥٦) في القانون الاصلي اسقطتها الحكومة المالية والذي يسقط نصاً معمولاً به له فلسفة، جاءت اللجنة المالية وقالت لا، يريد ان نعيدها، أرجو

طرح حصصها للاكتتاب العام او زيادة راسمالها والاقتراض بهذه الطريقة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ جمو

السيد عبد الباقي جمو

شكراً، أنا صابر عندي شبه يقين أن الحكومة ليست هي التي صاغت المادة لعدم ما استمتت إلى تعريف معالي وزير الصناعة والتجارة، لأن القصد من هذه المادة هو منع تحويل شركة ذات المسؤولية المحددة إلى شركة مساهمة، وهذا القصد من هذا، لأن بمجرد يزيد رأس المال أو الاقتراض عن طريق الاكتتاب حول الشركة من ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة دون اتباع الطرق القانونية، هذا لحيلولة تحويل الشركة.

معالي رئيس المجلس

## الاستاذ الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده

سيدي للخروج من الازمة اللغوية اقترح ان تكون الصيغة كالتالي : لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها او زيادة اسمائها او الاقتراض بطريقة الاكتتاب العام.

واكمل : ولا يحق لها اصدار اسهم او اسناد قرض قابل للتداول وامل : بقره سقطل ايضا من الماده القديمه : وبخضع انتقال حصص الشركاء فيها للشروط التي يتضمنها نظامها والاحكام الملصوق عليها في هذا القانون.

يعني الحكم الذي اسقط من المادة الاصلية

ان تشرح لنا الحكومة الموقرة بادىء ذي بدء فلسفتها في الغاء هذه العادة، بمعنى ان الحكومة تقبل طرح الحصص للاكتتاب العام، والاقتراض بالاكتتاب العام وزيادة راس المال بالاكتتاب العام، جاءت اللجنة المالية وقالت هذا ارفضه هذا الذي يحتاج الى حوار، ثم اكمل بعد الاجابة على ذلك سيدي تصحيح على الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة

سيدي الرئيس، الواقع ان هناك مادة في القانون المعمول به حالياً المادة (٥٦) بنفس النص الذي ورد في تعديل اللجنة المالية، والسبب ان الحكومة لم تورد هذا النص في القانون ليؤتمت مع مشروع قانون الاوراق المالية، كان في مشروع قانون الاوراق المالية لاجاز ان يكون هناك مجال لشركات المسؤولية المحدودة ان تذهب باسمها للاكتتاب العام في حاله رفع راس المال، وهذا ما رفضناه فعندما رفضناه وجدناه انه مناسيب اعادة هذه المادة الى القانون وضمت مع المادة (٥٤) وهي يجب ان تكون مادة منفصلة، فهذا هو السبب والعودة عن الخطأ فضيلة.

**معالي رئيس المجلس**

الاستاذ خليل حدادين.

**السيد خليل حدادين**

سيدي انا مع بقاء تعديل اللجنة المالية، فقط  
حتى نزيل الالتباس نقول:  
لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة

John W. H.